

المملكة الأردنية الهاشمية



المركز الوطني للتنمية الموارد البشرية
National Center for Human Resources Development

التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي

إعداد

الدكتور المهندس منذر واصف المصري

سلسلة دراسات المركز ١٠٠

٢٠٠٣

أجريت هذه الدراسة بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ٢٠٠١

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٤٢٦)

٣٧٨,١

مصر _ المصري، منذر واصف
التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي / منذر واصف
المصري _ عمان: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية،
٢٠٠٣
() ص.

. ر. إ. : ٢٠٠٣/٤٢٦

/ الواصفات: التعليم العالي // الأردن

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	تمهيد
١٣-٣	الفصل الأول: اتجاهات الإنفاق على التعليم في العالم وفي الأقطار العربية
٥	مقدمة
٦	تطور الإنفاق العالمي على التعليم
٧	تطور الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية
١٢	دور المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية في تمويل التعليم
٣٤-١٤	الفصل الثاني: التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي في الأقطار العربية
١٧	مؤشرات عامة
١٧	مؤسسات التعليم العالي
١٨	دور القطاع الخاص والأهلي
١٨	طلبة التعليم العالي
١٩	الدراسات العليا والبحوث العلمية
١٩	التمويل وحشد الموارد
١٩	الإنفاق على التعليم العالي
٢٢	تكلفة الطالب السنوية
٢٢	التعليم العالي غير الحكومي
٢٤	نمطية الإنفاق على التعليم العالي
٢٥	التعليم الجامعي المتوسط
٢٥	الدراسة في الخارج
٢٧	التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي
٢٧	الدراسات العليا
٢٨	الهيئات التدريسية والإدارية
٣١	البحث العلمي

رقم الصفحة

الموضوع

٦٣-٣٥	الفصل الثالث: التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي: التحديات والمؤثرات
٣٧	المقدمة
٤٠	العوامل السكانية والجغرافية
٤١	العوامل الاجتماعية
٤٢	العوامل السياسية
٤٤	العوامل الدولية
٤٥	العوامل الاقتصادية
٤٨	العوامل التربوية والتنظيمية
٥٠	العوامل التكنولوجية
٥٢	قضايا وتحديات تمويل التعليم العالي
٥٢	مصادر تمويل التعليم العالي
٥٣	بدائل التمويل للتعليم العالي
٥٦	أنماط غير تقليدية للتعليم العالي
٥٨	الرسوم الدراسية وديمقراطية التعليم
٥٩	التمويل الذاتي (الجامعة المنتجة)
٦٠	تمويل البحث العلمي والدراسات العليا
٦٠	التعليم العالي الخاص
٦١	إدارة الموارد البشرية والمادية
٦٦-٦٥	المراجع

تمهيد

حظيت العملية التعليمية منذ أمد طويل باهتمام المجتمعات، لكونها أداة لتربيبة الفرد وتنمية المجتمع، ووسيلة لحفظ المعرفة والثقافة وتطويرهما. وقد زاد هذا الاهتمام وأخذ أبعاداً جديدة في العقود القليلة الماضية بسبب تسارع النمو المعرفي وازدياد وتيرة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وما يرافق ذلك من انعكاسات حيالية على شؤون الأفراد والشعوب. وبذلك، أصبح التعليم يشكل عنصراً بارزاً من عناصر الخطط التنموية الشاملة، وآلية رئيسة من آليات النهوض بالمجتمع ورفع مستوى معيشة أفراده، وتقليل الفوارق الإجتماعية وتعزيز الحراك الاجتماعي. وكان من الطبيعي أن يرافق كل ذلك نمو حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومي وكسبة من الإنفاق الحكومي وغير الحكومي، بما في ذلك الإنفاق الأسري. ولا يختلف الوضع في أقطار العربية في هذا المجال عنه في دول العالم الأخرى.

شهد التعليم في أقطار الوطن العربي في العقود الأخيرة من القرن العشرين نمواً كبيراً، وبخاصة في الجوانب الكمية منه. وقد انعكس ذلك على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التعليمية وتراجع نسبة الأمية وانتشار المؤسسات التعليمية، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، وازدياد أعداد الخريجين. وفي المقابل يعني التعليم من جملة من الثغرات والعقبات التي تحول دون تأدية رسالته الاجتماعية والاقتصادية على الوجه المأمول. ومن ناحية أخرى يرتبط الإنفاق على التعليم ارتباطاً وثيقاً بالمكانة التي يتبوأها في المجتمع بشكل عام، والأولويات والسياسات الحكومية بشكل خاص، وبال مدى الذي ينظر إليه كعامل حيوي من عوامل التنمية الشاملة. وفي ضوء ذلك، يتفاوت الإنفاق على التعليم باختلاف النظرة المجتمعية والأوضاع والتوجهات السياسية والاقتصادية السائدة، سواء كان مصدر هذا الإنفاق هو المال العام عن طريق الموازنات الحكومية أو المصادر الأخرى أو أي مزيج منها.

وتتبع أهمية التعليم العالي بشكل خاص من عدة اعتبارات وخصائص، منها مساحتها الكبيرة في نمو الفرد فكرياً واجتماعياً، وإعداد القوى البشرية لرفد مجالات العمل بالاختصاصيين والتقنيين، وتطوير المعرفة الإنسانية كماً ونوعاً، والمساهمة في دعم القيم المجتمعية الراقية، كالمحافظة على الحضارة، والبحث عن الحقيقة، واحترام الدليل العلمي وتوظيفه، واحترام الرأي الآخر، والعمل على ترسيخ المؤسسة وسيادة القانون في المجتمع.

تعنى هذه الدراسة بأحد الجوانب والأبعاد المهمة في مدخلات التعليم العالي، والتي يعتمد عليها تطوير هذا المستوى من التعليم ونموه ومدى تحقيقه لأهدافه. وهذا الجانب هو "التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي". واشتملت الدراسة على ثلاثة فصول متكاملة. وقد تناول الفصل الأول منها موضوع "اتجاهات الإنفاق على التعليم في العالم وفي الأقطار العربية"، ليخدم كخلفية عامة لقضايا تمويل التعليم العالي وحشد الموارد له، ذلك أن اتجاهات الإنفاق على التعليم بشكل عام، بمستوياته ومرافقه وأنواعه المختلفة، تشكل القاعدة التي ينطلق منها الاهتمام بالتعليم العالي كأحد هذه المستويات والمراحل. وقد بين هذا الفصل التطور الذي طرأ على الإنفاق على التعليم في العالم بشكل عام، وفي الأقطار العربية بشكل خاص. مع الإشارة إلى مصادر هذا الإنفاق ودور كل من القطاعين العام والخاص والمنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

وألاج الفصل الثاني بشئ من التفصيل موضوع هذه الدراسة فيما يتعلق بالتمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي في الأقطار العربية. وأبرز هذا الفصل المؤشرات والبيانات الرئيسة ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، والطلبة، ودور القطاع الخاص، والدراسات العليا والبحث العلمي. كما عالج البيانات المتعلقة بالإنفاق على التعليم العالي، وكفة الطالب السنوية، ودور التعليم العالي غير الحكومي في التمويل، وعناصر الإنفاق على التعليم العالي، ونمطية هذا الإنفاق وتطوره. هذا بالإضافة إلى الأبعاد والانعكاسات التمويلية للتعليم الجامعي المتوسط، والدراسة في الخارج، والدراسات العليا والبحث العلمي، وأوضاع الهيئات التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

وأخيراً، تناول الفصل الثالث بالتحليل الموجز العوامل والتحديات الرئيسة التي تؤثر على قضايا التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي. وقد شملت هذه التحديات والمؤثرات العوامل السكانية والاجتماعية والسياسية والدولية، كما شملت العوامل الاقتصادية والتربوية والتنظيمية، بالإضافة إلى قضايا التمويل من حيث مصادره وبدائله وأساليبه التقليدية وغير التقليدية.

والأمل معقود في أن تساهم هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات في التمهيد لوضع استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي، كمساهمة في دعم التضامن العربي، ورسم الآفاق لنظم التعليم العربية باتجاه التطوير والتحديث والنمو.

الفصل الأول

**اتجاهات الإنفاق على التعليم في العالم
وفي الأقطار العربية**

اتجاهات الإنفاق على التعليم في العالم وفي الأقطار العربية

مقدمة

أدى التوسيع في تعميم التعليم بمرحله المختلفة، وفي تطبيق ديموقراطية التعليم وإتاحته لفئات المجتمع المختلفة إلى الحاجة المتنامية لتوفير التمويل اللازم وحشد الموارد المادية والبشرية الملائمة، مما يلقي على عاتق المجتمع عبئاً كبيراً من النفقات، ويطلب سياسات واضحة واستراتيجيات فعالة للتمويل وحشد الموارد، وبخاصة أن التعليم يتنافس مع غيره من القطاعات الخدمية لاجتذاب حصته من ميزانية الدولة التي يقع على كاهلها تأمين المتطلبات لهذه القطاعات، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع والأمن والصحة والإدارة العامة والبنية التحتية وغير ذلك.

ومن ناحية أخرى تبنت الدعوة إلى إحداث اصلاحات في الأنظمة التعليمية في ضوء التطورات العالمية، الإقتصادية منها والسياسية، والثورات المعرفية وبخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات، والنمو الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم بحيث أصبح مطلباً أساسياً في المجتمعات العالمية بصفته أداة فعالة للحركة الاجتماعية وتجسير الفروق الاجتماعية، ووسيلة للارتقاء بنوعيه الحياة، وعملاً مساعداً للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وقد زاد من الحاجة إلى التطوير والاصلاح في نظم التعليم ما رافق كل هذه التطورات من التغيرات ومظاهر الخلل في نوعية التعليم، وفي المواجهة والتواافق بين نواتج النظام التعليمي ومخرجاته من ناحية، وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى. كما زاد من الحاجة إلى التطوير والاصلاح تنامي الفجوة وازدياد الهوة بين احتياجات التعليم المادية وبين ما توفره المجتمعات والحكومات بشكل او باخر من موارد لل التجاوب مع هذه الاحتياجات، مع الأخذ بالاعتبار التطور المذهل في عالم التقنيات والتسارع المستمر في وتيرة التطورات التكنولوجية.

يعنى هذا الفصل ببيان الاتجاهات العالمية المتعلقة بالإنفاق على التعليم بمرحله ومستوياته ومجالاته المختلفة، بما في ذلك التعليم الأساسي والثانوي والجامعة. وتتوفر المعلومات والبيانات ذات العلاقة إطاراً عاماً وخلفية شاملة لقضايا التمويل والإنفاق بشكل عام، قبل الانتقال إلى قضايا تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه.

تطور الإنفاق العالمي على التعليم

يبين الجدول التالي رقم (١) تطور الإنفاق العالمي على التعليم بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥ من حيث النفقات المخصصة والنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

الجدول رقم (١): تطور الإنفاق العالمي على التعليم بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥

السنة	(بليون دولار)	نفقات المخصصة للتعليم		
		العالم	الدول النامية	نسبة الإنفاق على التعليم
		من الناتج القومي الإجمالي (%)	الدول المتقدمة	العالم
١٩٨٠	١٦٣,٥	١٢,٤	٥,٦	٦,١
١٩٨٥	١٥١,٠	١٤,٨	٤,٩	٥,١
١٩٩٠	٢٦٦,٣	٢٢,٩	٥,١	٥,٤
١٩٩٥	١٣٢٦,٨	١٨٠,٣	٤,٩	٥,٢

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك

يتضح من الجدول رقم (١) النمو الكبير في النفقات المخصصة للتعليم في العالم، وبخاصة في عقد التسعينات، مع استقرار هذه النفقات حول نسبة ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. وقد بلغ نصيب الفرد في العالم من النفقات التعليمية ٢٣٦ دولاراً تقريباً في عام ١٩٩٥، علماً بأن نصيب الفرد من النفقات العسكرية بلغ ١٣٩ دولاراً. ويتبين من الجدول أيضاً أن معظم الإنفاق على التعليم كان لدى الدول المتقدمة التي بلغ نصيبها ٩٪ من مجمل الإنفاق في العالم، وأن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة تفوق كثيراً مثيلتها في الدول النامية، فبينما تجاوزت هذه النسبة ٥٪ لدى الدول المتقدمة، فقد كانت أقل من ٤٪ في الدول النامية.

ويبين الجدول التالي رقم (٢) حجم الإنفاق على التعليم في المناطق المختلفة من العالم في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥، ويتبين من الجدول أن ما تنفقه الأقطار العربية كنسبة من دخلها القومي يفوق المعدل العالمي كما يفوق معظم مناطق العالم، وهذا لا يعني بالضرورة ارتفاع الإنفاق على التعليم، وإنما يعني انخفاض الدخل القومي، علماً بأن الإنفاق السنوي على التعليم في الأقطار العربية ارتفع بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥ من ١٨ بليون دولار إلى ٢٧,٥ بليون دولار.

ومن ناحية أخرى، بلغ حجم الإنفاق العسكري في عام ١٩٩٥ في الدول النامية ١٧١,٩ بليون دولار أو ما نسبته ٤% من الناتج القومي الإجمالي، بينما بلغ في الدول المتقدمة في العام نفسه ٦١٠ بليون دولار، أو ما نسبته ٣% من الناتج القومي الإجمالي.

الجدول رقم (٢): الإنفاق على التعليم في مناطق العالم المختلفة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥

نسبة الإنفاق على التعليم للدخل القومي الإجمالي			المنطقة
	١٩٩٥	١٩٨٠	
٤,٩	٥,٦		• العالم
٥,١	٥,٢		• المناطق المتقدمة وتشمل
٥,٢	٦,٤		• الأقطار في المراحل الانتقالية
٤,١	٣,٨		• المناطق قليلة النمو وتشمل الأقطار العربية
٥,٢	٤,١		* الأقطار العربية

المصدر. UNESCO, World Education Report, 1998.

ولأغراض المقارنة، يلاحظ أن النسبة بين نصيب الفرد في العالم من النفقات العسكرية إلى نصيبه من النفقات التعليمية لم تتجاوز ٦٠% في عام ١٩٩٥، بينما اقتربت هذه النسبة من ١٠٠% في الدول النامية، إذ بلغ نصيب الفرد فيها من النفقات التعليمية في العام المذكور ٤١ دولاراً، ومن النفقات العسكرية ٣٩ دولاراً. وفي ذلك مؤشر حول أولويات الإنفاق العام في الدول النامية، والتي تحول دون توفير المخصصات المالية الالزامية للنهوض بقطاع التعليم.

تطور الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية

يبين الجدول التالي رقم (٣) تطور الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥. ويتبين من هذا الجدول الفروقات الكبيرة في الإنفاق على التعليم بين الأقطار حيث تراوح في عام ١٩٩٥ بين ١١,٨% و ٧٧,٥% من الدخل القومي الإجمالي وبين ١٢,٨% و ٢٦,١% من الإنفاق الحكومي. ويتبين من هذا الجدول أيضاً أن الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية كنسبة من الدخل القومي أقرب إلى الوضع السائد في الدول المتقدمة منه إلى الوضع في الدول النامية، فقد بلغ متوسط الإنفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومي في الأقطار العربية ٤٤,٨% في عام

1995. وكانت هذه النسبة للعام نفسه ٥,٢% للدول المتقدمة و ٣,٨% للدول النامية. علماً بأن هذه النسبة للدول المتقدمة تفاوتت تفاوتاً ملحوظاً بين دولة وأخرى، فبينما بلغت ٧,٣% في كندا، كانت ٤,٧% في ألمانيا في عام 1995.

الجدول رقم (٣): تطور الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية

الدولة	النسبة من الإنفاق الحكومي										النسبة من الدخل القومي
	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
الأردن	٦,٣	٦,٤	٥,٥	*	١٦,٦	١٣,٣	١٣,٠	١١,٣			
الإمارات	١,٨	١,٧	١,٧	١,٣	١٦,٣	١٤,٦	١٠,٤	*			
البحرين	٤,٨	٥,٠	٤,١	٢,٩	١٢,٨	٥,٠	١٠,٤	١٠,٣			
تونس	٦,٨	٦,٢	٥,٨	٥,٤	١٧,٤	١٤,٣	١٤,١	١٦,٤			
الجزائر	٧,٢	٥,٥	٨,٥	٧,٨	*	٢٧,٠	٢٠,٧	٢٤,٣			
جزر القمر	٣,٩	*	٤,١	٥,٢	٢١,١	*	٢٣,١	*			
جيبوتي	*	٣,٣	٢,٧	*	*	١٠,٥	٧,٥	١١,٥			
السعودية	٥,٥	٦,٠	*	٤,١	*	١٧,٨	١٢,٠	٨,٧			
السودان	*	٤,٠	٦,١	٤,٨	*	١٥,٠	*	٩,١			
سوريا	*	٤,٣	٤,٠	٤,٦	*	١٧,٣	١١,٨	٨,١			
العراق	*	*	٤,٠	٣,٠	*	*	*	*			
عمان	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٢,١	١٦,٣	١١,١	*	٤,١			
الكويت	٥,٦	٣,٥	*	٢,٤	*	٣,٤	١٢,٦	٨,١			
لبنان	٢,٠	*	٧,١	*	١٦,٨	١١,٧	١٦,٨	١٣,٢			
ليبيا	*	*	٦,٣	٣,٤	*	*	١٩,٨	*			
مصر	٥,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٧	١٣,٨	*	*	٩,٤			
المغرب	٤,٩	٥,٥	*	٦,١	٢٢,٦	٢٦,١	٢٢,٩	١٨,٥			
موريطانيا	٥,٠	٤,٧	*	٥,٠	١٦,١	٢٢,٢	*	*			
اليمن	٧,٥	*	٥,١	*	٢٠,٨	*	*	١٦,٣			
المتوسط العام	٤,٨	٤,٩		٤,٢	١٧,٣	١٤,٩	١٥,٠	١١,٨			

* لم تتوفر بيانات

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على الدرجة التي يشغلها التعليم في سلم الأولويات هو نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم. ويبين الجدول التالي رقم (٤) إجمالي النفقات التعليمية ونصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري في عدد من الأقطار العربية في عام ١٩٩٥.

الجدول رقم (٤): إجمالي النفقات التعليمية ونصيب الفرد من الإنفاق التعليمي والعسكري في بعض الأقطار العربية لعام ١٩٩٥

القطر	(مليون دولار)	التعليم (دولار)	نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم	إجمالي النفقات التعليمية العسكرية (دولار)
الأردن	٣٧٨	٧٠٠	٨٥	
الإمارات	٧٠٢	٣١٩,١	٨٣٠	
تونس	١٢٢٤	١٣٦,٠	٤٢	
السعودية	٦٩٣٠	٣٧٨,٧	١٠٣٠	
عمان	٥٢٨	٢٤٠,٠	٩٥٥	
الكويت	١٥١٢	٨٨٩,٤	٢٢١٨	
مصر	٢٦٣٢	٤٢,٤	٤٣	
المغرب	١٧٩٢	٦٧,٦	٥٤	
اليمن	٣٧٥	٢٥,٠	٢٤	

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

يتضح من الجدول رقم (٤) التفاوت الكبير بين الأقطار العربية فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق التعليمي، حيث تراوح بين حد أعلى مقداره ٨٨٩,٤ دولاراً وبين حد أدنى مقداره ٤ دولاراً. ولأغراض المقارنة مع الدول الأخرى، فقد بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في عام ١٩٩٥ في كندا ١٤١١,٦ دولاراً، وفي اليابان ٢٦٩٥,٤ دولاراً، وفي المملكة المتحدة ١٠٤٦,٥ دولاراً، وذلك بمحض البيانات المستقاة من المصدر نفسه المشار إليه في الجدول رقم (٤). ويتبين من هذه البيانات أن التفاوت في نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أقل بكثير منه في الأقطار العربية، ناهيك عن الفروقات الكبيرة بين الدول المتقدمة والأقطار العربية من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، حتى مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية في كل دولة. ولأغراض المقارنة أيضاً مع بعض دول جنوب شرق آسيا، فقد بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في عام ١٩٩٥ في سنغافورة ٧٦٣,٦ دولاراً، وفي ماليزيا ٢٤٤,١ دولاراً.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق العسكري، فكان في بعض الأقطار العربية يتجاوز بكثير نصبيه من الإنفاق التعليمي كما هي الحال في الأقطار الخليجية، ويقارب أو يزيد قليلاً عن نصبيه من الإنفاق التعليمي في بقية الأقطار.

ومن ناحية أخرى ترتبط جودة التعليم بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي ترتبط بدخلات العملية التعليمية وعملياتها ونواتجها. ومن هذه المؤشرات نسبة ما يصرف على بند الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية. وبشكل عام، فإن ارتفاع هذه النسبة عن %٨٠ تقريباً، وبالتالي انخفاض نسبة ما يصرف على أوجه الإنفاق الأخرى المرتبطة بنوعية التعليم عن %٢٠، قد يعطي مؤشراً سلبياً على نوعية التعليم وجودته دون أن يعني ذلك بالضرورة ارتفاع رواتب العاملين. ويبين الجدول التالي رقم (٥) نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية في عدد من الأقطار العربية والمتقدمة في عام ١٩٩٥.

الجدول رقم (٥): نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية في بعض الأقطار العربية والمتقدمة

الأنماط الدول المتقدمة	نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية عام ١٩٩٥ (%)	نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية عام ١٩٩٥ (%)	الأنماط الأقطار العربية
كندا (١٩٩٢)	٨٠,٢	٩٣,٧	الأردن
الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٣)	٧٥,٣	٨٧,١	الإمارات
فرنسا (١٩٩٤)	٧٧,١	٨٧,٤	تونس
ألمانيا (١٩٩٤)	٨٣,١	٩٤,٨	الجزائر
السويد (١٩٩٢)	٦٢,٨	٨٤,٦	السعودية
اليابان (١٩٩٣)	٧٧,٦	٨٩,٨	سوريا
المملكة المتحدة (١٩٩٣)	٦٣,٦	٨٥,٦	عمان
كوريا (١٩٩٣)	٧٣,٥	٧٩,١	مصر
ماليزيا (١٩٩٤)	٦٢,١		

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك تقاوتاً ملحوظاً بين نسبة الرواتب والأجور من مجمل النفقات الجارية بين الأقطار العربية والدول المتقدمة. فبينما تجاوزت هذه النسبة %٨٠ في جميع الحالات

تقريباً و ٨٥% في معظم الحالات في الأقطار العربية، إلا أنها انخفضت عن ذلك بشكل ملحوظ في الدول المتقدمة. وفي ذلك مؤشر على نقص المخصصات المرصودة للعناصر النوعية والتطويرية في المؤسسات التعليمية العربية، كالتقنيات والوسائل التعليمية والبيئة المدرسية وغيرها ذلك.

ولأغراض مقارنة الإنفاق على التعليم العالي بالإنفاق على المستويات التعليمية الأخرى وبين الجدول التالي رقم (٦) تطور الإنفاق الحكومي لكل طالب حسب المستوى التعليمي للعامين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ في مناطق العالم المختلفة بما في ذلك الأقطار العربية.

الجدول رقم (٦): تطور الإنفاق على التعليم في مناطق العالم المختلفة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥

حجم الإنفاق السنوي لكل طالب (دولار)					المنطقة	
التعليم قبل المدرسة		التعليم الثانوي				
التعليم الثالثي (العالي)	والتعلم الإبتدائي	والتعليم الثانوي	التعليم قبل المدرسة	والتعلم الإبتدائي		
١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	
٣٣٧٠	٢٠١١	١٠٥٢	٥٣٢		• العالم	
٥٩٣٦	٣٤٩٨	٤٦٣٦	١٩٨٢		• المناطق المتقدمة	
٤٥٧	٦٦٦	٣٧٧	٤٧٣		• الأقطار في المراحل الانتقالية	
٩٦٧	٦٠٢	١٦٥	٧٤		• المناطق قليلة النمو وتشمل الأقطار العربية	
١٥٨٨	٢٢١١	٣٦٠	٣٦٤		• الأقطار العربية	

المصدر: UNESCO, World Education Report, 1998.

يتضح من الجدول أن الإنفاق على التعليم لكل طالب تضاعف عالمياً بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ بينما بقي ثابتاً تقريباً من حيث نسبة الإنفاق من الدخل القومي الإجمالي لكل طالب (%٢٢). ويشير الجدول إلى أن الفجوة بين الإنفاق على التعليم قبل التعليم العالي والتعليم العالي قد انخفضت عالمياً. ومع ذلك ما زال الإنفاق على طالب التعليم العالي أكثر من ثلاثة أضعاف طالب التعليم قبل التعليم العالي في العالم. ويبين الجدول أيضاً أن المناطق الوحيدة التي انخفض فيها الإنفاق السنوي على الطالب بالأرقام المطلقة والنسبة هي الأقطار في مرحلة التحول والأقطار العربية. ويعزى هذا في الأقطار العربية إلى انخفاض الإنفاق على التعليم العالي وإلى النمو السكاني.

ومما يلفت النظر أن ما يصرف على طالب التعليم الثالثي (العالي) في الأقطار المتقدمة يزيد بـ ٢٨% فقط عما يصرف على طالب التعليم قبل العالي. أما في الأقطار العربية فيبلغ ما يصرف على طالب التعليم العالي أربعة أضعاف معدل ما يصرف على طالب المستويات الأخرى. ولا يدل ذلك بالضرورة على ارتفاع الانفاق على التعليم العالي، وإنما الانخفاض الكبير في الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي. وتبدو الأقطار العربية من المناطق القليلة في العالم التي انخفض فيها الإنفاق الحكومي السنوي على طالب التعليم العالي.

دور المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية في تمويل التعليم

تساهم المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية في تمويل التعليم في كثير من دول العالم بما في ذلك الأقطار العربية. ويمكن تصنيف مصادر التمويل في هذا الخصوص بالمجموعات التالية:

١. مصادر التمويل الثانية، وتشمل بشكل رئيس الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا ونيوزيلندا.
٢. الصناديق العربية، وتشمل الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والإجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.
٣. البنك الإسلامي للتنمية.
٤. البنوك والصناديق متعددة الأطراف، وتشمل البنك الدولي، وبنك التنمية الأمريكية، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الكاريبي للتنمية، وصندوق التنمية الأوروبي، وبنك التنمية للدول الأمريكية، وصندوق الأوبك.
٥. برامج وصناديق الأمم المتحدة، وتشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو.

يبين الجدول التالي رقم (٧) تطور مساهمة هذه المصادر بتمويل التعليم في العالم بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥. ويتبين من الجدول أن المصادر الثانية تتصدر المصادر الأخرى، حيث بلغت مساهماتها ٤,٤٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥، شكلت ما نسبته ٦٠% تقريباً من مجمل المساهمات العالمية. أما مساهمة برامج وصناديق الأمم المتحدة، فكانت محدودة إذ بلغت ٣٠٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، شكلت ٤,١% فقط من مجمل المساهمات العالمية. كذلك كانت مساهمة الصناديق والبنوك العربية والإسلامية محدودة للغاية، إذ بلغت ٥٦ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٥.

**الجدول رقم (٧): تطور الإنفاق على التعليم
من قبل المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية**

الإنفاق على التعليم				مصدر التمويل
١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٤٤٥٠	٣٦٤٢	٢٣٠١	٣٣٩٥	مصادر التمويل الثانية
١	٢	٤٩	١٧	الصناديق العربية
٥٥	٤٣	٤٥	١٧	البنك الإسلامي للتنمية
٢٦٦١,٥	٢٠٣٨	١٣٠٠	٦٣٤,٥	البنوك والصناديق متعددة الأطراف
٣٠٥	٢٨٥	١٤١	١٤٦	برامج وصناديق الأمم المتحدة
٧٤٧٢,٥	٦٠١٠	٣٨٣٦	٤٢٠٩,٥	المجموع

المصدر: تقرير عن التربية في العالم، اليونسكو، ١٩٩٨، ص ١١٢.

الفصل الثاني

**التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي
في الأقطار العربية**

التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي في الأقطار العربية

مؤشرات عامة

بلغ عدد سكان الوطن العربي ٢٤٠ مليون نسمة تقريباً في عام ١٩٩٥ . ويقدر عدد السكان بـ ٢٧٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ . وقد شهد عقد التسعينات تطورات كبيرة في قطاع التعليم العالي في أقطار الوطن العربي، سواء من النواحي الكمية أو النوعية أو التنظيمية. وقد انعكست هذه التطورات بشكل أو بآخر على نظم التمويل ومصادره وحشد الموارد لتوفير المتطلبات المالية لمؤسسات التعليم العالي. وفيما يلي عرض لأهم عناصر هذه التطورات.

١. مؤسسات التعليم العالي

تميز عقد التسعينات بنمو كبير في عدد مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. ويبين الجدول التالي رقم (٨) حجم هذا النمو بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ . ويتضح من الجدول أن النمو الرئيس كان في عدد الجامعات التي يقدر عددها في عام ٢٠٠٠ بمئتي جامعة، بينما انخفض عدد الكليات الجامعية قليلاً وزاد عدد مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط بمقدار الثلث تقريباً.

الجدول رقم (٨): نمو عدد مؤسسات التعليم العالي
بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ في الأقطار العربية

نسبة مؤسسات التعليم غير الحكومي (١٩٩٦)	عدد مؤسسات التعليم العالي		نوع مؤسسة التعليم العالي
	١٩٩٦	١٩٩١	
%٢٨	١٧٥	١١٧	الجامعات
%٣٥	١٤٠	١٦٦	الكليات الجامعية
%١٩	٥٣٩	٣٩٨	مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط
%٢٣	٨٥٥	٦٨١	المجموع

المصدر : Higher Education Systems in the Arab States, Development of Science and Technology Indicators: Subhi Qasem, ESCWA & UNESCO, 1998, pp.1.

٢. دور القطاع الخاص والأهلي

تطور دور القطاع الخاص كشريك رئيس في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وإدارتها وتمويلها، كما هي الحال بشكل خاص في الأردن ومصر والسودان واليمن وبعض دول الخليج. ويتبين من الجدول رقم (٨) المشار إليه آنفًا أن ٢٨٪ من الجامعات العربية و ٢٣٪ من مجمل مؤسسات التعليم العالي كانت مؤسسات غير حكومية في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة قد زادت بعد ذلك. وما تجدر الإشارة إليه أن عدد الجامعات غير الحكومية (الأهلية) قد ارتفع من سبع جامعات في عام ١٩٩١ إلى ٤٩ جامعة في عام ١٩٩٦.

٣. طلبة التعليم العالي

يبين الجدول التالي رقم (٩) البيانات المتعلقة بنمو أعداد الطلبة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ في مستويات التعليم العالي المختلفة في أقطار الوطن العربي. ويتبين من الجدول أن النمو الكمي في أعداد الطلبة كان أكثر وضوحاً في برامج البكالوريوس والدكتوراه، بينما كان النمو متواضعاً في برامج التعليم الجامعي المتوسط، ومتواسطاً في برامج الماجستير. وبشكل عام، كان هناك نمو مستمر في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بالأرقام المطلقة وبالأرقام النسبية كنسبة من الفئة العمرية ذات العلاقة.

الجدول رقم (٩): نمو أعداد طلبة التعليم العالي

بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦

البرنامج	عدد الطلبة				نسبة النمو السنوي (%)
	١٩٩٦	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٩١	
التعليم الجامعي المتوسط	١٢,٤	١٥,٨	٣٨١	٣٥٩	١,٥
الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)	٨٢,٤	٧٨,٦	٢٥٣٢	١٧٩٢	٨,٤
الماجستير	٣,٨	٤,٣	١١٦	٩٧	٤,٣
الدكتوراه	١,٤	١,٣	٤٣	٣٠	٨,٦
المجموع	٧	١٠٠	٣٠٧٢	٢٢٧٨	

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

ومن ناحية أخرى، تشير البيانات المتوفّرة^{*} عن عام ١٩٩٥ أن نسبة الطالبات بلغت ٣٣٪ تقريباً من مجمل الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في أقطار الوطن العربي. ولأغراض المقارنة، ففقط بلغت هذه النسبة ٢٤٪ في الدول الأقل نمواً و ٣٩٪ في دول أمريكا اللاتينية والカリبي و ٣٧٪ في الدول المتقدمة. وتخفي النسبة المشار إليها في الأقطار العربية تقاوياً كبيراً من قطر آخر، في بينما تجاوزت هذه النسبة ٥٠٪ في بعض الأقطار كالإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت، فقد انخفضت عن ذلك بكثير في أقطار أخرى في العام المذكور.

٤. الدراسات العليا والبحث العلمي

كان هناك نمو ملحوظ في حجم ونوعية النشاطات المتعلقة بالدراسات العليا والبحث العلمي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ في أقطار الوطن العربي كما يتضح من الجدول السابق رقم (٩)، مع ما رافق ذلك من نمو الحاجة إلى توفير الدعم والتمويل اللازمين.

التمويل والمواءمة

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتغيرات الإقليمية والدولية من ناحية أخرى، بما في ذلك متطلبات العولمة، وتحرير التجارة الدولية، والتوجه نحو الخصخصة وتعزيز اقتصاد السوق، ونمو التافسية في الأسواق المحلية والعالمية، كل ذلك عزّز الطلب النوعي لسوق العمل والقطاعات التنموية المختلفة، وأبرز بشكل خاص الحاجة إلى نوعيات جيدة من الخريجين، وإلى توسيع التخصصات وال المجالات الدراسية.

التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي

فيما يلي عرض للأبعاد والقضايا المختلفة المتعلقة بتمويل التعليم العالي وعناصر الإنفاق فيه في أقطار الوطن العربي ، مع إجراء مقارنة مع الدول المتقدمة كلما لزم الأمر.

١. الإنفاق على التعليم العالي

يبين الجدول التالي رقم (١٠) بعض مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية المختلفة في عام ١٩٩٦ ، من حيث نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي وكافة الطالب السنوية.

ESCWA, Science and Technology Policies in the Twenty-First

المصدر:

Century, United Nations, New –York, 1999,p.14.

ويتضح من الجدول أن الأقطار العربية أنفقت في عام ١٩٩٦ ما نسبته ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم العالي. ويشكل هذا نمواً مقداره ٥٠% عن الإنفاق في عام ١٩٩١. وفي كثير من الأقطار العربية تقارب هذه النسبة النسب الموجدة في كثير من الأقطار المتقدمة، فقد تراوحت نسبة ما يصرف على التعليم العالي بين ٢-١% من الناتج المحلي في غالبية الدول المتقدمة. ويمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلث مجموعات من حيث حجم الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المجموعات الثلاث هي:

أ. أقطار ذات حجم إنفاق عال يزيد على ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل الأردن وفلسطين ولبنان وال السعودية ومصر.

ب. أقطار ذات حجم إنفاق متوسط بين ١% و ١,٥% من الناتج المحلي ، وتشمل السودان والجزائر وسوريا واليمن والمغرب والبحرين والكويت وعمان وتونس و Moriitania.

ج. أقطار ذات حجم إنفاق منخفض يقل عن ١% من الدخل المحلي الإجمالي، وتشمل قطر والعراق وجيبوتي وليبيا والإمارات والصومال.

**الجدول رقم (١٠): مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي
في الأقطار العربية في عام ١٩٩٦**

القطر	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٦ %	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٦ %	كلفة الطالب السنوية (١٩٩٦) دولار أمريكي	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي	النسبة بين كلفة الطالب ودخل الفرد %
الأردن	٣,٤	٢٨٥٥	١٦١٤	١٧٧	١٧٧
فلسطين	٢,٣	١٧١٧	١٣٤٨	١٢٧	١٢٧
لبنان	٢,٠	٣٠٦٧	٤٣٢٣	٧١	٧١
السعودية	١,٨	٩٨٦٨	٧٠٠٠	١٤٠	١٤٠
مصر	١,٦	١١٩١	١١٣٩	١٠٥	١٠٥
السودان	١,٤	٦٢١	١٦٧	٣٧١	٣٧١
الجزائر	١,٣	٢١٦٢	١٤٨٠	١٤٦	١٤٦
سوريا	١,٣	١٠٨٢	١١٩٩	٩٠	٩٠
اليمن	١,٣	٥١١	٣١٠	١٦٥	١٦٥
المغرب	١,٢	١٤٦٢	١٢٣٤	١١٨	١١٨
البحرين	١,١	١٠٣٥١	٨٦٦٧	١١٩	١١٩
الكويت	١,١	١١٣١٣	١٦٨٨٢	٦٧	٦٧
عمان	١,١	١٥٧٠١	٦٥٠٠	١٤١	١٤١
تونس	١,١	١٩٣٠	٢٣١٩	٨٣	٨٣
موريطانيا	١,٠	٩٧٤	٤٧٨	٢٠٣	٢٠٣
قطر	٠,٨	٧٦٢٠	١٢٦٦٧	٦٠	٦٠
العراق	٠,٥	٢٢٧٠	٣٨٩٢	٥٨	٥٨
جيبوتي	٠,٤	٩٧٨	١٠٠٠	٩٨	٩٨
ليبيا	٠,٤	٢٠٥٥	٧١١٥	٢٩	٢٩
الإمارات	٠,٣	٨٧٣١	١٧٩٥٨	٤٧	٤٧
الصومال	٠,٢	٥١٧	١٧٠	٣٠٤	٣٠٤
المعدل	١,٣	٢٤٤٤	٢١٧١	١١٣	١١٣

المصدر : Higher Education Systems in the Arab States, Development of Science and Technology Indicators:
Subhi Qasem, ESCWA & UNESCO, 1998, pp.34-35.

٢. كلفة الطالب السنوية

يبين الجدول رقم (١٠) كلفة الطالب السنوية في الأقطار العربية في عام ١٩٩٦، حيث يتضح التفاوت الكبير في هذه الكلفة بين قطر وآخر. ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث كلفة الطالب السنوية، وهذه المجموعات هي:

أ. أقطار تزيد كلفة الطالب السنوية فيها على خمسة آلاف دولار، وتشمل عمان والكويت والبحرين وال السعودية وقطر والإمارات، وجميعها أقطار خليجية.

ب. أقطار تتراوح كلفة الطالب السنوية فيها بين ألفين وخمسة آلاف دولار، وتشمل لبنان والأردن والجزائر والعراق ولبيا.

ج. أقطار تقل كلفة الطالب السنوية فيها عن ألفي دولار، وتشمل تونس وفلسطين والمغرب ومصر وسوريا وجيبوتي وموريتانيا والصومال واليمن.

وترتبط كلفة الطالب السنوية بمجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بخصائص النظام التعليمي كنوع التخصصات في المجالات الإنسانية والعلمية والتطبيقية، ومستوى الخدمات، ورواتب العاملين وغير ذلك. لذا، فإن من المؤشرات المهمة في هذا المجال هي النسبة بين كلفة الطالب ومعدل دخل الفرد (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث يبدو التفاوت في هذه النسبة أقل من التفاوت في كلفة الطالب السنوية، وبخاصة إذا استثنينا الأقطار التي ينخفض فيها معدل دخل الفرد، كما يتضح من الجدول رقم (١٠)، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٢٩% كحد أدنى و ٣٧% كحد أعلى. ولأغراض المقارنة، فقد تراوحت كلفة الطالب الجامعي في الدول المتقدمة في عام ١٩٩٥ بين ستة آلاف دولار تقريباً، كما في فرنسا، وستة عشر ألف دولار، كما في سويسرا. ومن الملاحظ أن هذه الأرقام تقارب مثيلاتها في الأقطار الخليجية. ومن ناحية أخرى، تراوح معدل دخل الفرد في الدول المتقدمة في عام ١٩٩٥ بين أربعة عشر ألف دولار تقريباً، كما في إسبانيا، وثلاثة وأربعين ألف دولار تقريباً، كما في سويسرا.

٣. التعليم العالي غير الحكومي

تفاوت دول العالم تفاوتاً كبيراً في حجم الالتحاق بالتعليم العالي غير الحكومي، فبينما بلغت النسبة ٧٤% في الفلبين و ٦٠% في الهند و ٥٣% في هولندا في عام ١٩٩٤، فإنها اقتصرت على ١٢% في ماليزيا و ١٠% في إيطاليا و ٣% في النمسا في العام نفسه.

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية في الأقطار العربية (١٩٨) في عام ١٩٩٦. وقد شكلت ٢٣٪ من مجمل هذه المؤسسات، وتوزعت في أحد عشر قطراً عربياً. وقد مثل هذا العدد ٢٨٪ من مجموع الجامعات، و ٣٥٪ من مجموع الكليات الجامعية، و ١٩٪ من المعاهد المتوسطة (مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط)، كما سبقت الإشارة إليه في الجدول رقم (٨). وقد شهد قطاع التعليم العالي غير الحكومي تطوراً ملحوظاً ، وبخاصة في عقد التسعينات، فارتفعت حصته من الإنفاق من ١,٣٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٧٪ في عام ١٩٩٦ من مجمل الإنفاق في الأقطار العربية. ومن المتوقع أن يستمر دور القطاع غير الحكومي بالنمو.

أما أنماط التمويل لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، فكانت كما يلي:

أ. شركات عامة أو خاصة محلية ربحية، وقد شكلت الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، حيث زادت نسبتها على ٩٥٪.

ب. منظمات محلية غير ربحية، وتشمل المنظمات التطوعية والخيرية.

ج. منظمات دولية أو إقليمية غير ربحية.

ومن الأسباب التي ساهمت في نشوء وانتشار مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، وبخاصة الربحية منها، في الأقطار العربية ما يلي:

أ. نمو الطلب على التعليم العالي نتيجة تطور الطلب الاجتماعي من ناحية وارتفاع النمو السكاني وزيادة أعداد خريجي المرحلة الثانوية من ناحية أخرى. وقد زاد هذا الطلب كثيراً على قدرة المؤسسات الحكومية على التجاوب.

ب. افتتاح كثير من الحكومات العربية على القطاع الخاص في مجال التعليم ، وبخاصة في عقد التسعينات، كما حدث في الأردن ومصر والسودان واليمن والأقطار الخليجية.

ج. السياسة الانتقائية، وشدة التنافس للالتحاق بالجامعات الحكومية، في ضوء نتائج الامتحان العام في نهاية المرحلة الثانوية. ونجم عن ذلك عدم التحاق نسبة كبيرة من الطلبة الناجحين في الجامعات الحكومية، إما لانخفاض أدائهم، أو لعدم انطباق معايير القبول عليهم، أو لعدم حصولهم على التخصص الذي يرغبون به، أو لبعد الجامعة عن مكان إقامتهم.

د. محدودية عدد التخصصات في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في بعض الأقطار، مما فتح المجال للمؤسسات الخاصة لسد النقص.

هـ. ازدياد صعوبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأجنبية لارتفاع الكلفة، وفي بعض الأحيان لشدة التنافس.

وـ. مجانية التعليم أو انخفاض الرسوم والأقساط التي يتحملها الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، مما أدى لزيادة الاقبال والضغط عليها وانتظارها، وانخفاض مستوى التعليم فيها، مما فتح المجال أمام المؤسسات الخاصة للتتنافس في مجال مستوى الخدمات التي تقدمها.

٤. نمطية الإنفاق على التعليم العالي

يبين الجدول التالي رقم (١١) بعض المؤشرات حول تطور نمطية الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. ويتبين من الجدول حجم النمو الملحوظ في مجمل الإنفاق على التعليم العالي بالأرقام المطلقة وكسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتضح أن بند الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي بقي ثابتاً، بينما حصل نمو ملحوظ في الإنفاق على الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الإشراف والتخطيط والسياسات للتعليم العالي كوزارات التعليم العالي ومجالس التعليم العالي وغيرها. ويشير بعض الدراسات إلى الحاجة إلى ترشيد الإنفاق في هذا المجال لزيادة الكفاءة والفاعلية وتفادى الهدر والترهل.

الجدول رقم (١١): تطور نمطية الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية

تطور الإنفاق		المؤشر
١٩٩٦	١٩٩٢	
٦٨٧٠,٤	٣٩٥٦,٥	مجمل الإنفاق على التعليم العالي (مليون دولار)
%١,٣	%٠,٨١	الإنفاق على التعليم العالي كسبة من الناتج المحلي الإجمالي
%٩١	%٩٢,٥	حصة الجامعات من مجمل الإنفاق
%٦	%٦	حصة المعاهد المتوسطة من مجمل الإنفاق
%٣	%١,٥	حصة هيئات الإشراف والسياسات من مجمل الإنفاق
%٩٣	%٩٨,٧	حصة القطاع الحكومي في الإنفاق
%٧	%١,٣	حصة القطاع غير الحكومي في الإنفاق
٢٤٠٠	١٨٩٠	كلفة الطالب الجامعي السنوية (دولار)
١٠٨٣	٧٠١	كلفة طالب المعاهد المتوسطة السنوية (دولار)

المصدر: المصدر السابق، ص ٢١.

أما فيما يتعلق بكلفة الطالب السنوية، فيشير الجدول إلى ارتفاع مقداره ٢٧٪ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ومقداره ٥٤٪ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي المتوسط، بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وإذا أضفنا إلى ذلك النمو الكبير في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، والذي حقق ارتفاعاً مقداره ٤٠٪ تقريباً في النصف الأول من عقد التسعينات كما يتضح من الجدول رقم (٩)، يتضح حجم التحديات المالية المتنامية في قطاع التعليم العالي.

٥. التعليم الجامعي المتوسط

ما زال التعليم الجامعي المتوسط في المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع وما شابهها يشكل جزءاً صغيراً من قطاع التعليم العالي، ويتبواً موقعاً متواضعاً على خريطة هذا القطاع، رغم أهمية هذا المستوى من التعليم العالي وال الحاجة إليه في قطاعات العمل المختلفة لتزويدها بالقوى البشرية العاملة كحلقة وصل بين الاختصاصيين والعمال في المجالات المختلفة.

بلغت حصة التعليم الجامعي المتوسط في الأقطار العربية من مجمل الإنفاق على التعليم العالي ٦٪ فقط في عام ١٩٩٦، ولم يطرأ تغيير يذكر على هذه الحصة خلال النصف الأول من عقد التسعينات. كما كانت نسبة النمو السنوي في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعي المتوسط متواضعة في هذه الفترة، حيث لم تتجاوز ١,٥٪ بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ مقابل نمو سنوي في أعداد الملتحقين بالجامعات للدرجة الجامعية الأولى مقداره ٨,٤٪، وبذلك انخفضت نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم المتوسط بين العامين المذكورين من ١٥,٨٪ إلى ١٢,٤٪ من مجمل حجم الالتحاق بالتعليم العالي. ومن ناحية أخرى تقل كلفة طالب التعليم الجامعي المتوسط السنوية عن نصف كلفة طالب التعليم الجامعي، ولذلك فإن أي جهود تبذل لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي المتوسط، تعيد التوازن لهيكل التعليم العالي، وتزيد من عنصر المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وحاجات مجالات العمل من ناحية، وتساهم في ترشيد الإنفاق على التعليم العالي وتطوير سياساته واستراتيجياته التمويلية من ناحية أخرى.

٦. الدراسة في الخارج

تشير البيانات المتوفرة إلى أنه لم يطرأ تغير كبير على أعداد الطلبة العرب الدارسين في الخارج في النصف الأول من عقد التسعينات، فبينما كان العدد ١٥١ ألف طالب في عام ١٩٩١، انخفض قليلاً ليبلغ ١٤٤ ألف طالب في عام ١٩٩٦، يشكلون أقل من ٥٪ من مجمل طلبة التعليم العالي.

ويعزى السبب إلى التوسيع الكبير في أعداد مؤسسات التعليم العالي واستيعابها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي في الأقطار العربية. وما تجدر الإشارة إليه أن هناك تفاوتاً في نمو أعداد الدارسين في الخارج بين قطر عربي وآخر، فبينما انخفضت هذه الأعداد بشكل ملحوظ لدى كل من الأردن والسودان، ارتفعت لدى أقطار أخرى كالجزائر والعراق. ويبين الجدول التالي رقم (١٢) توزيع الدارسين العرب في خارج أقطارهم في عام ١٩٩٦. ويلاحظ من الجدول المذكور ارتفاع نسبة الدارسين في فرنسا، من طلبة الأقطار العربية المغاربية.

الجدول رقم (١٢): توزيع الطلبة العرب الدارسين

خارج أقطارهم (١٩٩٦)

موقع الدراسة	نسبة الدارسين %
أقطار عربية أخرى	٤١
فرنسا	٣٣
دول أوروبية أخرى	١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥
روسيا	٤
دول آسيوية (بما في ذلك تركيا)	٤
دول أخرى	٢
المجموع	١٠٠

المصدر: المصدر السابق، ص ٢٥

إن إيجابيات الدراسة في الخارج كثيرة من حيث انعكاساتها على الانفتاح الإيجابي على الثقافات ونقل التكنولوجيا، وبخاصة في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي وفي المجالات العلمية والتكنولوجية والتخصصات غير المتاحة محلياً، حيث بلغت نسبة الطلبة العرب في خارج أقطارهم ممن يدرسون العلوم والتكنولوجيا ٥٦% في عام ١٩٩٦. ولأغراض المقارنة، فإن نسبة الذين يدرسون العلوم والتكنولوجيا في داخل أقطارهم بلغت ٢٨% فقط.

وعلى الرغم من إيجابيات التعليم في الخارج، إلا أن متطلبات الإنفاق العالي المرافقه تضع عبئاً مالياً كبيراً على الحكومات وعلى العائلات. وحتى في الأحوال التي تكون فيها الكلفة معطاة عن طريق البعثات والمنح من جهات خارجية، فإنها مع ذلك تستنفذ مصادر تمويلية يمكن استثمارها

في قطاعات أخرى ذات أولوية. أما السلبية الرئيسية للتعليم في الخارج فهو ما يدعى بهجرة العقول وبقاء نسبة ملحوظة من الدارسين في بلاد المهاجر مما يشكل خسارة اقتصادية بشرية.

٧. التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي

كان من المؤشرات الإيجابية للتوجه في قطاع التعليم العالي وانتشار مؤسساته زيادة التوازن في التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات داخل القطر الواحد، وبالتالي توزيع الخدمات والتسهيلات التعليمية بشكل أكثر عدالة وأكثر تجاحباً مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ففي عام ١٩٧٥ كان عدد الجامعات العربية ٥٥ جامعة، وكان ٥٣% منها في داخل العواصم. أما في عام ١٩٩٦، فقد ارتفع عدد الجامعات إلى ١٧٥ جامعة، وكان ٣١% منها فقط في العواصم، فمن بين ١٢٠ جامعة جديدة أنشئت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٦، لم يتجاوز عدد الجامعات التي أنشئت في العواصم ٢٢ جامعة، بينما توزعت النسبة الأكبر في المدن الأخرى والمناطق الريفية. ولا يخفى انعكاس ذلك كله على عناصر التمويل وبنود الإنفاق ، حيث تنخفض كلفة النفقات للخدمات المرافقة للنشاطات التعليمية المتعلقة بالإيواء والإعاشة والتقلبات وغير ذلك.

٨. الدراسات العليا

يبين الجدول التالي رقم (١٣) تطور الالتحاق بالدراسات العليا في الأقطار العربية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، والخصائص العامة للطلبة الملتحقين بهذه الدراسات. ويوضح من الجدول أن هناك نمواً ملحوظاً في الالتحاق بالدراسات العليا، وقد بلغ هذا النمو السنوي ٤,٣% للشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) و ٩% للشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه). وعلى الرغم من هذا النمو بالأرقام المطلقة، إلا أن نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الجامعي انخفضت، وبخاصة فيما يتعلق بالشهادة الجامعية الثانية، بسبب الارتفاع الكبير في أعداد الملتحقين بالجامعات للشهادة الجامعية الأولى . ومن التطورات الإيجابية أيضاً في هذا المجال، على الأقل من النواحي الكمية والتمويلية، ارتفاع نسبة الدارسين في أقطارهم، فقد ارتفعت هذه النسبة من ٥٢% إلى ٨٣% لدراسة الماجستير ومن ٦٦% إلى ٨٧% لدراسة الدكتوراه. ومثل هذا التطور ينعكس بصورة إيجابية على تمويل التعليم العالي، من حيث انخفاض كلفة الطالب، سواء كانت المصادر حكومية كما في حالة البعثات أم غير حكومية على نفقة مؤسسات أهلية أو الدارسين أنفسهم.

ومن المؤشرات المهمة في هذا المجال نسبة الملتحقين بالدراسات العليا ممن يدرسون في المجالات العلمية والتكنولوجية، حيث يتضح أن هذه النسبة ارتفعت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ من ٤٦% إلى ٤٩% لدارسي الماجستير، بينما انخفضت لدارسي الدكتوراه من ٦٦% إلى ٦٤% رغم الارتفاع بالأعداد المطلقة. وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الملتحقين بالبرامج العلمية التكنولوجية من محمل الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بلغت ٣٤% فقط.

الجدول رقم (١٢): تطور الالتحاق بالدراسات العليا

في الأقطار العربية (١٩٩٦-١٩٩١)

نسبة النمو السنوي	تطور الالتحاق بالدراسات العليا		مستوى الدراسات العليا ومؤشرات الالتحاق
	١٩٩٦	١٩٩١	
أولاً: الماجستير			
%٤,٣	١١٨	٩٧	أعداد الطلبة الملتحقين بالدراسة (ألف طالب)
%٣,٨	%٤,٣	%٤,٣	النسبة من محمل الملتحقين بالتعليم الجامعي
%٨٧	%٨٣	%٨٣	نسبة الدارسين في أقطارهم
%٤٩	%٤٦	%٤٦	نسبة الدارسين في العلوم والتكنولوجيا
ثانياً: الدكتوراه			
%٩	٤٣,٣	٣٠	أعداد الملتحقين بالدراسة (ألف طالب)
%١,٤	%١,٣	%١,٣	النسبة من محمل الملتحقين بالتعليم الجامعي
%٦٦	%٥٢	%٥٢	نسبة الدارسين في أقطارهم
%٦٤	%٦٦	%٦٦	نسبة الدارسين في العلوم والتكنولوجيا

المصدر: المصدر السابق، ص ٢٩

٩. الهيئات التدريسية والإدارية

يشكل المدرسوون والإداريون عنصراً رئيساً من مكونات التعليم العالي، ليس فقط لعلاقتهم الوثيقة بمستوى هذا التعليم وجودته، وإنما أيضاً لأنهم يشكلون البند الرئيس في كلفة التعليم وعناصر الانفاق عليه. وقد نما حجم الهيئات التدريسية نمواً كبيراً مع التوسيع المستمر في التعليم العالي في الأقطار العربية، فقد ارتفع عدد المدرسين من حوالي ثمانين ألفاً في عام ١٩٩١ إلى أكثر من مئة ألف في عام ١٩٩٦، بزيادة سنوية مقدارها ٥%， مقابل نمو في أعداد الطلبة الجامعيين مقداره

٨٥% سنوياً. وهناك ثلاثة عوامل رئيسة ترتبط بالمدرسين والإداريين في مؤسسات التعليم العالي وتنعكس انعكاساً مباشراً على كلفة التعليم وعناصر الانفاق فيه، وهي:

أ. الرواتب والأجور:

على الرغم من التفاوت الكبير في سلم الرواتب والأجور في الأقطار العربية، إلا أن الوضع في معظم الأقطار العربية يتسم بانخفاض الرواتب للمدرسين والإداريين، وينطبق ذلك بشكل خاص على مؤسسات التعليم العالي الحكومية مقارنة بالمؤسسات غير الحكومية. وعلى الرغم من الانعكاس الإيجابي الظاهري لانخفاض الرواتب على كلفة التعليم والسياسات التمويلية، إلا أن الانعكاس السلبي الحقيقى والبعيد المدى من حيث نوعية التعليم ومستواه ومن حيث انتشار ظاهرة هجرة العقول، يفوق كثيراً ما يبدو لأول وهلة من انعكاسات إيجابية.

ب. المؤهلات الأكademية

تفاوت السياسات المعتمدة في الأقطار العربية من حيث شروط الالتحاق بالهيئة التدريسية في الجامعات. في بينما تتندد الجامعات في بعض الأقطار العربية وتشترط درجة الدكتوراه، تساهل جامعات أخرى فقبل نسبة من حاملي شهادة الماجستير لأغراض التدريس. وتفاوت هذه النسبة تقريباً كبيراً من قطر لآخر. وينعكس ذلك كله على كلفة التعليم وعناصر الانفاق بسبب ارتباط الرواتب والأجور بالمستوى الأكاديمي لعضو الهيئة التدريسية. ومن التطورات ذات الانعكاسات السلبية على نوعية التعليم والانعكاسات الإيجابية على الإنفاق في هذا المجال أن نسبة حاملي الماجستير من المدرسين في الجامعات العربية ارتفعت من ٣٧% إلى ٤١% بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩١.

ج. نسبة الطلبة للمدرسين والإداريين

تشكل نسبة الطلبة للمدرسين والإداريين عاملًا ذا وزن كبير في كلفة التعليم العالي. فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض هذه الكلفة وتحفيض العبء التمويلي على مصادر التمويل، ولكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى تدني النوعية وانخفاض مستوى التعليم وكفاءته إذا تجاوز حدأً مقبولاً. وبين الجدول رقم (١٤) نسبة الطلبة للمدرسين في بعض الأقطار العربية في حالي حملة الدكتوراه فقط، وحملة الدكتوراه والماجستير. ويتبين من الجدول التفاوت الكبير، حيث تراوحت النسبة للأقطار التي وردت في الجدول بين ١٥٢ و ٨٢ إذا أخذنا بالاعتبار حملة الدكتوراه والماجستير. وتشير هذه

البيانات إلى الحاجة لتخفيض هذه النسبة في معظم الأقطار العربية، مما سيؤدي وبالتالي إلى ارتفاع كلفة التعليم وزيادة الأعباء المالية على مصادر التمويل.

الجدول رقم (١٤): نسبة الطلبة للمدرسين في الأقطار العربية عام ١٩٩٦

القطر	نسبة الطلبة للمدرسين من حملة		القطر	نسبة الطلبة للمدرسين من حملة	
	الدكتوراه والماجستير	الدكتوراه		الدكتوراه والماجستير	الدكتوراه والماجستير
اليمن	١٥٢	٨٢	مصر	٣٥	٢٦
المغرب	٨٢	٢٣	العراق	٣٤	١٦
السودان	٧٢	٤٠	الصومال	٣٢	٢٢
الجزائر	٦٤	٢٢	السعودية	٣١	٢٣
ليبيا	٦٣	٢٩	الأردن	٢٩	٢٤
سوريا	٦٠	٥٢	الإمارات	٢٨	٢٧
فلسطين	٥٨	٣١	الكويت	٢٢	٢٢
تونس	٤١	٢٦	قطر	١٩	١٤
موريطانيا	٤٠	١٧	عمان	١٤	١١
جيبوتي	٤٠	٣٢	البحرين	١٤	١١
المعدل	٤٢	٤٢	المعدل	٤٢	٤٢

المصدر: المصدر السابق، ص ٤٨ و ٥٢.

د. طبيعة التخصصات

تعكس مؤهلات الهيئات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي طبيعة التخصصات و مجالات التدريس فيها. كما تتعكس هذه التخصصات على كلفة التعليم و عناصر الانفاق فيه من حيث أن الرواتب والأجور لأعضاء الهيئات التدريسية في التخصصات العلمية والتكنولوجية تكون في العادة أعلى من مثيلاتها في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن نسبة الطلبة للمدرسين في التخصصات العلمية والتكنولوجية أقل منها في التخصصات الأخرى. فبينما بلغت النسبة في الأقطار العربية ٤٥٪:٤٥٪ لللسانيات والعلوم الاجتماعية، فإنها اقتصرت على ١٢٪:١٢٪ للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٦ إذا أخذنا بالاعتبار حملة الدكتوراه والماجستير. أما إذا أخذنا بالاعتبار حملة الدكتوراه فقط، فإن هاتين النسبتين ترتفعان لتبلغا ٧٨٪:٧٨٪ للعلوم الإنسانية والاجتماعية و ٢٠٪:٢٠٪ للعلوم والتكنولوجيا، مع التفاوت الكبير من قطر

لآخر. وقد انعكس ذلك كما هو متوقع على ارتفاع نسبة المدرسين في برامج العلوم والتكنولوجيا إلى ٣٦,٣% من مجمل المدرسين على الرغم من أن نسبة الطلبة الملتحقين بهذه البرامج كانت ٣٤% فقط.

هـ. المدرسون من الخارج

تفاوتت نسبة المدرسين العاملين في مؤسسات التعليم العالي والذين يتم استخدامهم من خارج القطر المعنى، تفاوتاً كبيراً بين الأقطار العربية. وينعكس ذلك في بعض الأحيان على ارتفاع كلفة التعليم من حيث أن الرواتب والأجور للمدرسين من الخارج تكون في العادة أعلى منها للمدرسين المحليين، وإن كان مثل هذا الأمر ليس القاعدة المتبعة في جميع الأحوال. ومما تجدر الإشارة إليه هنا التطور الإيجابي في هذا المجال، حيث انخفض عدد المدرسين غير المحليين من ٨٨٠٠ مدرس في عام ١٩٩١ إلى ٨٢٠٠ مدرس في عام ١٩٩٦.

١٠. البحث العلمي

يشكل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والجامعات بشكل خاص، مهمة رئيسة من مهامها ومعلماً أساسياً من معالمها، رغم أن كثيراً من الجامعات تقتصر نشاطاتها على المهام التدريسية بشكل رئيسي. ومن المعلوم أن للبحث والتطوير أبعاداً تمويلية كبيرة بالنسبة للجامعات، ويمكن تخلص هذه الأبعاد بالأمور الآتية:

أ. تشكيل كلفة البحث العلمي عبئاً تمويلياً له وزنه على المؤسسات المعنية، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. هذا على الرغم من أن الوضع الحالي يشير إلى تقدير كبير على مستوى الوطن العربي في حجم الدعم المالي الذي يتم توفيره لأغراض البحث والتطوير داخل الجامعات وخارجها.

يبين الجدول رقم (١٥) حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الأقطار العربية بالأسعار الجارية، والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، حيث يتضح أن هذه النسبة بلغت ١٥,١٥% فقط في عام ١٩٩٦، وذلك مقارنة مع ١٢,٠٠% في عام ١٩٩٢. وهي من أقل النسب في العالم وأقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به وهو ١١%. وكان هناك تفاوت كبير في هذا المجال بين الأقطار العربية، فقد تراوحت النسبة بين ٣٦,٠٠% و ٣,٠٠%. وبالأرقام المطلقة، بلغ ما تم إنفاقه على البحث والتطوير في الأقطار العربية ٧٨٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦، مقارنة بـ ٥٧٩,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

وفي معظم الأقطار المتقدمة تراوح حجم الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بين ٣,٥ - ١١,٥ %. ويتضح الفرق بشكل أكبر بين الأقطار العربية والدول المتقدمة، بالنظر إلى حصة الفرد من نفقات البحث والتطوير. فبينما بلغت هذه الحصة في عام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٨١ دولاراً وفي اليابان ٦٠١ دولاراً وفي إسبانيا ١١١ دولاراً، بلغت في الأقطار العربية ٣,٢ دولار فقط، مع وجود تفاوت كبير بين قطر وأخر، حيث بلغت حصة الفرد حداً أعلى مقداره ٤٠ دولاراً في الكويت، بينما تدنت هذه الحصة إلى ما دون الخمسة دولارات في معظم الأقطار العربية، بما في ذلك مصر والمغرب وسوريا والأردن وتونس.

وتساهم الجامعات بنسبة ٢٨% من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الأقطار العربية. أما مساهمة الموازنات الحكومية عن طريق الوزارات ومؤسسات البحث المستقلة، فبلغت ٦١%. ويلاحظ بذلك أن مصادر القطاع العام تغطي ٨٩% من الحاجات التمويلية للبحث والتطوير، وتراوحت هذه النسبة بين ١٠٠% و٦٧% من قطر لآخر. أما القطاع الخاص، فيساهم بنسبة ٣% فقط، وتراوحت هذه النسبة بين الصفر و ١٢,٣% من قطر لآخر. وتمثل النسبة المتبقية ومقدارها ٨% ما يرد من دعم خارجي، وقد تراوحت هذه النسبة بين صفر و ٣١,١% من قطر لآخر. وفي معظم الأقطار المتقدمة تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص أضعاف ما هو في الأقطار العربية، وقد تتجاوز ٨٠%. أما المصادر الرئيسية، فهي قطاع الصناعة والهيئات والمنظمات غير الربحية.

الجدول رقم (١٥): الإنفاق على البحث والتطوير في الأقطار العربية بالأسعار الجارية

ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦

القطر	الناتج المحلي (مليون دولار)	نسبة الإنفاق إلى مصادر تمويل البحث والتطوير (%)	قيمة الإنفاق	نسبة الإنفاق إلى مصادر تمويل البحث والتطوير (%)	مصدر تمويل البحث والتطوير (%)	الإجمالي (%)	الناتج المحلي (مليون دولار)	نسبة الإنفاق إلى مصادر تمويل البحث والتطوير (%)	قيمة الإنفاق
مصر	٢٢٧,٥٠	٠,٣٦	٨٥,٩	٣,٤	١٠,٨	٣,٦%	١٠,٨	٣,٤	٨٥,٩
الأردن	٢٠,٦٢	٠,٣١	٦٧,٤	١٢,٣	٢٠,٤	١٢,٣%	٢٠,٤	١٢,٣	٦٧,٤
موريتانيا	٤,٣٠	٠,٢٩	٨٠,٣	-	١٩,٧	٠,٢٩%	١٩,٧	-	٨٠,٣
الكويت	٦٧,٢٠	٠,٢٤	٩٧,٢	٢,٨	-	٠,٢٤%	-	٢,٨	٩٧,٢

مصادر تمويل البحث والتطوير (%)				نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	قيمة الإنفاق (مليون دولار)	القطر
خارجي (أجنبي)	مؤسسات صناعية	حكومي				
١٨,٠	٣,٢	٧٨,٨		٠,٢٢	٧٤,٨٧	المغرب
٣١,١	-	٦٩,٦		٠,٢٢	١٠,٣٠	اليمن
١٨,٤	-	٨١,٦		٠,٢١	١٠,٠٤	السودان
١٧,٤	-	٨٢,٦		٠,١٥	٢٤,١٨	سوريا
-	٣,٨	٩٦,٢		٠,١٥	١٩٦,٠٩	السعودية
٢٦,٨	٢,١	٧١,٤		٠,١٤	٢٨,٩٠	تونس
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٨	٣٥,٥٦	الجزائر
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٨	١٠,٧٦	عمان
*	*	*		٠,٠٧	٣,٧٤	البحرين
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٧	٥,٤٦	قطر
١٨,٨	-	٨١,٢		٠,٠٦	٧,٤٥	لبنان
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٥	١٦,٩٢	ليبيا
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٤	٢٧,٥٧	العراق
-	-	١٠٠,٠		٠,٠٣	١٠,٨٩	الإمارات العربية المتحدة
				٧٨٢,٢٧	المجموع	
٧,٩	٢,٩	٨٩,٣		٠,١٥		المتوسط

المصدر: . UNESCO, Statistical Yearbook, 1995 Tables 4,28,501,507

ب. يستدعي تطوير البحث العلمي في الأقطار العربية زيادة الإنفاق عليه بمقدار ٧-٦ lk حجم الإنفاق الحالي على الأقل. وإذا بقىت حصة الجامعات كما هي الآن، فإن ذلك يعني

زيادة الأعباء التمويلية عليها بالنسبة نفسها، وهو أمر غير متوقع في ضوء السياسات والإمكانات التمويلية الحاضرة، إلا إذا تطور دور القطاع الخاص في التمويل.

ج. تتلخص التوجهات الرئيسة لتمويل نشاطات البحث والتطوير بثلاثة أمور أساسية: أولها زيادة التمويل في مصادر التمويل، وبشكل خاص زيادة دور القطاع الخاص والأهلي بسبب زيادة الوعي بأهمية البحث والتطوير، وتقليل دور الموارد الحكومية وموازنات الجامعات في هذا المجال. وثانيها نمو حجم البحوث التعاقدية بين مؤسسات البحث العلمي، بما في ذلك الجامعات، وبين الجهات المستفيدة من نتائج البحث. وثالثها تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية والتشريعات لإدارة مؤسسات نشاطات البحث والتطوير.

الفصل الثالث

التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي: التحديات والمؤشرات

التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي: التحديات والمؤثرات

المقدمة:

تميز القرن العشرين، وبخاصة النصف الثاني منه، باكتشافات علمية مذهلة. كانت الاكتشافات والاختراعات المرتبطة بالذرة والمواد الجديدة والالكترونيات والاتصالات والمعلوماتية والفضاء وهندسة الجينات والتقنيات الحيوية وغير ذلك. وتمكن مجتمعات كثيرة من الانطلاق من دائرة التخلف إلى فضاء التقدم، ومن ظلمات الجهل والاستبداد إلى نور العلم والعدالة واحترام حقوق الانسان، ومن التواكل والكسل إلى بناء الذات ومجتمع الانتاج. أما في كثير من أقطار الوطن العربي، وعلى الرغم من مجموعة كبيرة من مظاهر التقدم والتطور ومحاولات الاصلاح، فما زالت مظاهر التخلف والفقر والاستبداد بادية للعيان، وضعف المؤسسات وهدر الموارد والاستهتار بحقوق الانسان، وتغلغل النفوذ الاجنبي والتبعية السياسية والاقتصادية، وهدر الموارد خدمة للمصالح الاجنبية. أما على صعيد العمل العربي الوحدوي، فقد اتسم الوضع بالتراجع والتقهقر المستمر. وانعكس كل ذلك على نظم التعليم التي أصبحت في كثير من الحالات مكبّة بالأوضاع والتوجهات السياسية، ومكبلة لعقل المواطن، فلم تتحقق لذلك الانطلاقة الحقيقية للعقل العربي، واهترت الثقة بالنفس، ونما الشعور بالاحباط وجذ الذات، مع ما يرافق ذلك من خطر فقدان الهوية.

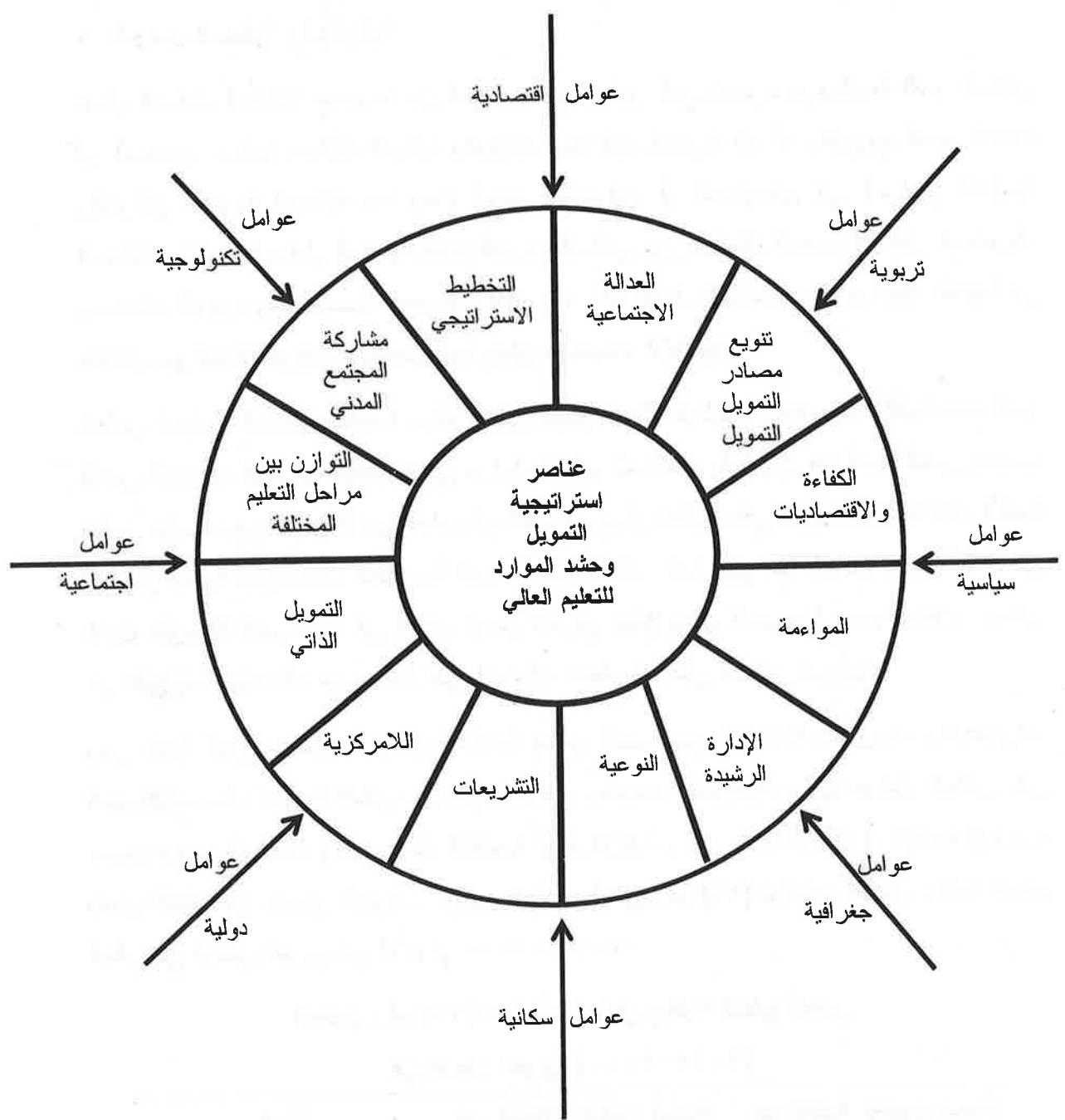
والتعليم المبني على المفاهيم والنظم العلمية المتطرفة، والذي يراعي العدالة الاجتماعية والديموقراطية، والذي ينطلق من سياسات واستراتيجيات ذات جذور ومصداقية، هو أحد القواعد الفعالة للانطلاق إلى فضاء العلم والمعرفة، وبناء الذات بثقة واقتدار، والتعامل مع العولمة بثبات ووعي، نساهم بإيجابياتها وإنجازاتها، ونتقاد سلبياتها وشوائبها، ونحافظ على ثقافتنا، ونردد بها الثقافة الإنسانية والحضارة العالمية. ولهذا النموذج من التعليم دور رئيس في التنمية الشخصية والاجتماعية للفرد، والتنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، ضمن منظومة التنمية البشرية المستدامة.

وإن كنا نتكلم في الماضي عن رأس المال المادي ورأس المال البشري، فإن الحديث في المستقبل سيتركز على رأس المال المعرفي (Knowledge Capital) الذي يشمل المعرفة والثقافة

والتقنيات الحديثة في المعلوماتية والاتصالات بالإضافة إلى الموارد البشرية. فقد انتقل العالم في القرن العشرين من الاقتصاد المبني على كثافة قوة العمل (Labour Intensive) ، إلى الاقتصاد المبني على كثافة رأس المال (Capital Intensive) ، ونحو الاقتصاد المبني على كثافة المعرفة (Knowledge Intensive). و شيئاً فشيئاً ينتقل مركز ثقل مصادر الثروة من المصانع والآلات والأرض والعقارات إلى المعرفة والمهارات والقدرات البشرية التي تميز مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة. وستجد الدول النامية نفسها إما أن تسبح مع التيار أو تغرق فيه وتواجهه مزيداً من الانزعاج. ويشير بعض التقديرات إلى أن رأس المال البشري يفوق بمزدوجة رأس المال المادي بثلاث مرات على الأقل.

وفي كثير من الأقطار العربية، كما في كثير من الدول النامية يعاني التعليم العالي من مجموعة من الصعوبات والعقبات، كالتسبيب وضعف التنظيم وقلة الموارد وسوء التخطيط وأحياناً الفساد. وقد أصبح من التحديات التي تواجه معظم المجتمعات ارتفاع كلفة الخدمات التعليمية والتربوية، وارتفاع حجم الإنفاق على التعليم بمرحلته ومستوياته و مجالاته المختلفة، بسبب النمو الكمي والتطور النوعي لهذه الخدمات، مما حدا بالكثير من الدول لتبني السياسات ووضع البدائل والحلول التي تضمن استمرارية المصادر التمويلية والمحافظة على المسيرة التربوية وحمايتها من التعثر والتراجع. وتهدف هذه السياسات والحلول بشكل عام إلى تأمين تعليم أفضل لأعداد أكبر من المواطنين وبنواتج أكثر جودة وفاعلية من ناحية، وإلى تأمين تمويل دائم بكلفة مقبولة ومردود أعلى عن طريق ترشيد الإنفاق والحد من الهدر ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي من ناحية أخرى، وإلى ضمان عنصر التوافق والموافقة بين نواتج نظام التعليم العالي والمتطلبات التنموية وحاجات مجالات العمل من ناحية ثالثة. فلم يعد مقبولاً أن نردد سوق العمل بالخريجين الذين يفتقرون إلى المهارات المطلوبة بالمستوى اللائق والأداء المقبول. وتشمل المهارات المطلوبة في هذا السياق الكفايات الفنية والعلمية المتخصصة من جهة والقدرات الاجتماعية والحياتية من جهة أخرى. ويبين الشكل على الصفحة التالية رسمياً تخطيطياً يلخص عناصر استراتيجية التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي والعوامل المؤثرة على هذه الاستراتيجية.

وفيها يلي عرض للعوامل والاعتبارات المؤثرة على تمويل التعليم والإنفاق عليه بشكل عام، وعلى التعليم العالي بشكل خاص.



استراتيجية التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي: العناصر والعوامل المؤثرة

١. العوامل السكانية والجغرافية

تشمل العوامل السكانية مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تحدد حجم وطبيعة النمو السكاني في المجتمع. ومنها معدلات المواليد والوفيات ومعدلات خصوبة المرأة، والتوزيع النسبي للفئات والشريحة العمرية المختلفة بما يحدد أعداد المشمولين أو المستهدفين في المراحل التعليمية المختلفة. وتشمل العوامل السكانية أيضاً التوزيع السكاني بين المناطق الحضرية وغير الحضرية، ومعدلات الهجرة وخصائصها العمرية والتعليمية، كما تشمل السياسات والإجراءات المتبعة في التعامل مع العمالة الوافدة، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية.

تعكس العوامل السكانية انعكاساً مباشراً على قضايا تمويل التعليم والإنفاق عليه لأنها تحدد النمو الكمي للخدمات التعليمية المطلوبة في مراحل التعليم المختلفة، علماً بأن هذا النمو الكمي يتاسب تناضلاً عكسياً مع مستوى التنمية البشرية والتقدم في دول العالم، وفي الدول المتقدمة ذات التنمية البشرية العالية يبلغ معدل الخصوبة للمرأة طفلين فقط، كما يبلغ هذا المعدل ثلاثة أطفال في الدول متوسطة النمو. أما في أقطار الوطن العربي فيبلغ معدل الخصوبة خمسة أطفال. وغني عن القول ما يعنيه ذلك من ضغط على الخدمات التعليمية وعلى مصادر تمويلها.

ومن ناحية أخرى، تشمل العوامل السكانية بعض الخصائص المرتبطة بالظروف والاعتبارات الجغرافية، مثل مساحة القطر، وترامي أطراfe، وطبيعته الجغرافية، وكلها عوامل تعكس على جدوى توزيع الخدمات والمؤسسات التعليمية أو مركزتها، وعلى كلفة الانتقال أو الإقامة للدارس، بغض النظر عن مصدر التمويل. ويبيّن الجدول التالي رقم (٦) توقعات السكان وطلبة التعليم العالي في الوطن العربي في الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥.

الجدول رقم (٦): توقعات السكان وطلبة التعليم العالي

في الوطن العربي (٢٠١٥-٢٠٠٠)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الطلبة (مليون نسمة)
٢٠٠٠	٣,٨	٢٧٣,٣٨
٢٠٠٥	٥,٩	٣٠٣,٤٥
٢٠١٠	٩,١	٣٣٣,٥٢
٢٠١٥	١٣,٥	٣٧٠,٦٥

المصدر: د. محمد علي السيدية، د. محمد عمر باطوط، تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المخصص رقم (٣)، يوليو (تموز) ٢٠٠٠، ص ٤٤١.

ومن الجدير بالذكر أن النمو المتوقع في أعداد طلبة التعليم العالي يستدعي إنشاء أكثر من أربعمئة جامعة جديدة في السنوات الخمس عشرة القادمة. ولا يخفى ما يتطلبه ذلك من استثمارات ومصادر تمويلية وكلفة تشغيلية.

٢. العوامل الاجتماعية

يتأثر مدى تعميم التعليم وانتشاره، وبالتالي حجم الانفاق عليه، بحجم وطبيعة الطلب الاجتماعي عليه. وينطبق هذا بشكل خاص على مراحل التعليم غير الالزامي كالتعليم الثانوي والتعليم العالي. وقد أصبح التعليم مطلباً مجتمعاً أساسياً في ضوء الوعي بأهميته كوسيلة لنمو الفرد والحركة الاجتماعية. وفيما يلي عرض لعدد من العوامل والاعتبارات الاجتماعية التي تتعكس على حجم الخدمات التعليمية وطبيعتها، وبالتالي على حجم الانفاق على التعليم العالي.

أ. تعليم الفتاة: رغم التحسن الكبير في النظرة إلى تعليم الفتاة، والإدراك المتزايد للدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، مما زالت الفجوة قائمة في بعض الأقطار العربية، بين فرص التعليم المقدمة والمستفاد منها للفتى والفتاة. وينعكس التوجه المتنامي لتوفير فرص متكافئة لتعليم الفتاة، كعنصر من عناصر ديمقراطية التعليم، على زيادة الطلب على الخدمات التعليمية، وبالتالي نمو الحاجة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوفير حاجات الإنفاق ومتطلباته.

ب. العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم: تستدعي العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم أن ترتبط فرص التعليم غير الإلزامي بقدرات الفرد واستعداداته الذاتية وليس بالوضع الاجتماعي أو الاقتصادي له أو لعائلته. وتنبرز التغيرات والتجاوزات في تطبيق هذه القاعدة من ناحية عملية نتيجة الضغوط الاجتماعية على التعليم العالي وطرائق التعامل معها. وتتراوح هذه الطرائق بين توفير حجم معقول من العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم من ناحية، وبين مأسسة وتقنين الاعتداء على متطلبات العدالة الاجتماعية بالأنظمة والإجراءات الرسمية التي تعمل في معظمها لصالح فئة مجتمعية دون أخرى من ناحية ثانية، وبين الخضوع للضغط الاجتماعي والتجاوز معها خارج المعايير المؤسسية، مما يؤدي للفساد والترهل الإداري من ناحية ثالثة.

وترتبط قضايا تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه بالعدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم بأكثر من جانب. فالضغوط الاجتماعية تؤدي إلى التضخم غير المبرر والعشوشائي في أعداد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية، كما تؤدي إلى نشوء نظم موازية للتعليم العالي قد لا تتسم

بالضرورة مع الفلسفة التربوية والعدالة الاجتماعية، كالتعليم الخاص الربحي، والتعليم في الخارج. وعلى النقيض من ذلك يمكن استثمار السياسات التمويلية لتساهم في سد الثغرات وتجسير الفجوة في بنية العدالة الاجتماعية عن طريق توجيه الدعم للبرامج والمؤسسات والنظم التي تحقق أهدافاً اجتماعية بالإضافة إلى الأهداف التربوية، والوصول بالخدمات إلى شرائح وفئات خاصة كالفئات الأكثر فقرًا أو المعاقين، وفي بعض المجتمعات للإناث. ومن المعلوم أن الفئات والشرائح الأكثر ثراء في المجتمع ممثلة في التعليم العالي بأكثر من نسبتها في المجتمع. وقد يعني ذلك أن الدعم الحكومي يذهب إلى الأقل استحقاقاً، كما قد يؤكد المقوله بأن التعليم العالي يزيد الفجوة الاجتماعية والطبقية، مما يؤدي إلى أن الفئة المتعلمة والقيادة في المجتمع لا تمثل التوزيع الحقيقي للقدرات فيه.

ج. التعليم الجامعي المتوسط: يتأثر التعليم الجامعي المتوسط، أو ما يسمى بالتعليم التقني، في المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع، من النواحي الكمية والنوعية، بالنظرية المجتمعية لهذا المستوى من التعليم وبالمكانة التي يحتلها التعليم التقني والتطبيقي في هذا المستوى، وبالتالي المكانة التي يحتلها العمل كقيمة من قيم المجتمع الرئيسية. وتعكس النظرة المجتمعية لهذا المستوى من التعليم العالي على هيكل الالتحاق بالتعليم العالي وحجم الاستثمارات في عناصره المختلفة، وعلى كلفة التعليم وحجم الإنفاق عليه كما سيرد ذكره لاحقاً.

٣. العوامل السياسية

إن التوجه نحو المجتمعات والنظم الاقتصادية المبنية على المعرفة يعني أن الميزة النسبية للشعوب والمؤسسات ستعتمد أكثر فأكثر على رأس المال البشري ومرؤوته مقابل الاعتماد على الموارد المادية. وقد يكون تعبير "رأس المال المعرفي"، كما سبقت الإشارة إليه، هو الأكثر مواعنة في هذه الحالة. لذلك، لا بد وأن تسعى الحكومات إلى تطوير سياساتها في بناء رأس المال البشري كضرورة اقتصادية، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والانعكاسات المجتمعية، وذلك عن طريق الاستثمار المناسب في التعليم. ومن ناحية عملية، يواجه مثل هذا الاستثمار صعوبات ناجمة عن محددات الموازنات الحكومية، وسياسات الانفتاح، والتوجه نحو اقتصاد السوق، وما يرافق ذلك في العادة من الحد من الإنفاق العام.

ويشكل القرار السياسي في كثير من الأحيان عاملًا حاسماً في قضايا تمويل التعليم العالي، في ضوء الموقع الذي يشغل التعليم العالي في سلم الأولويات في السياسات الحكومية، والذي يشمل

المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، و مجالات البنية التحتية. ومن هذه الأولويات ما تمليه الإرادة الذاتية وتتبثق عن القدرات السيادية، ومنها ما تفرضه المؤثرات الخارجية والانسياق للنفوذ الأجنبي والمصالح التي لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الوطنية. وما يعزز من الموقف السياسي السلبي أحياناً الشعور لدى صاحب القرار بضعف مردود العملية التربوية، وتأخر نتائجها. وينطبق ذلك على الكفاية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، من حيث نوعية التعليم ومستوى التحصيل والهدر في الموارد، كما ينطبق على الكفاية الخارجية لها، من حيث ضعف المواءمة بين نواتج التعليم والمتطلبات التنموية، والانعكاسات السلبية لذلك على خصائص العمالة والبطالة.

ومن العوامل السياسية أيضاً، السياسات والموافق الرسمية تجاه مؤسسات وقضايا التعليم العالي الخاص والأهلي، والتي تتراوح بين الحظر والانضباط والانفلات. وتعكس السياسات الحكومية في هذا المجال بطبيعة الحال على هيكل ومصادر التمويل للتعليم العالي. وما لا شك فيه أن توافر التمويل الحكومي يساهم في تحرير التعليم الجامعي من احتمالات سلط القطاع الخاص وضغوطه التي لا تتوافق بالضرورة توافقاً كاملاً مع المتطلبات التنموية.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن التطورات العالمية والتوجه نحو اقتصاد السوق يقتضي تعديلاً في الأدوار التي تتولاها الحكومة في منظومة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مع التوجه بشكل عام إلى تقليل هذا الدور في الجوانب التنفيذية، وتطويره في الجوانب التخطيطية والتشريعية، وإحكامه في أعمال التقييم والمراقبة والمساعدة. وعلى الرغم من كل ذلك يبقى دور الحكومة في الجوانب التنفيذية قائماً في الحالات التالية كحد أدنى:

أولاً: النشاطات التي تفشل السوق في تقديم الخدمات الازمة بخصوصها على الرغم من أهميتها.

ثانياً: النشاطات الازمة لضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والحد من التفاوتات الطبقية، ومعالجة جوانب الخلل في المجهود التنموي، علماً بأن مثل هذا الخلل كثيراً ما ينجم عن بعض السياسات والنشاطات الاقتصادية.

ثالثاً: النشاطات الازمة لتوفير بعض الخدمات والسلع ذات الطبيعة الخاصة. ويتبني البعض وجهة النظر بأن التعليم هو من هذه النشاطات.

وبشكل عام، يمكن استخدام السياسات التمويلية لترشيد الأبعاد المختلفة للتعليم العالي، من حيث الكم والنوع والتنوع والأولويات وغير ذلك، وبالتالي الرابط بين المساهمات الحكومية واتجاهات

نمو التعليم وترشيده، عن طريق اعتماد المعايير والأطر المرتبطة بالسياسات الحكومية. ومن الأمثلة على ذلك استخدام السياسات التمويلية للأغراض التالية:

أ. ترشيد الخيارات المجتمعية والتوجهات الاجتماعية، عن طريق تكيف خيارات الأفراد وتوجيه سلوكهم الاجتماعي نحو أولويات مرتبطة بالاحتياجات التنموية مثل توفير الدعم والحوافر الخاصة للالتحاق ببرامج تستدعي المصلحة العامة جذب مستويات جيدة من الطلبة إليها، كما في حالة برامج إعداد المعلمين.

ب. ضمان درجة معقولة من التوافق بين الأولويات الوطنية وأولويات مؤسسات التعليم العالي، عن طريق توفير الدعم الموجه بشكل خاص لبرامج محددة. ومن الأمثلة على ذلك توفير دعم تمويلي خاص لبرامج البحث العلمي في الجامعات أو لبعض برامج الدراسات العليا.

ج. تطوير الجوانب النوعية في التعليم العالي. ومن الأمثلة على ذلك أن تراعي السياسات التمويلية توفير الدعم لتطوير التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية والاتصالات.

د. ضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، بحيث لا يقف الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطالب القادر على التعليم العالي والراغب به حائلاً أمام التحاقه بمؤسسات التعليم العالي. ويمكن أن يتم ذلك في النظم التعليمية غير المجانية عن طريق اعتماد نظم وصناديق لتوفير القروض أو المنح للطلبة المحتجين كعنصر من عناصر السياسة التمويلية. ويمكن اعتماد متوسط دخل الفرد لتحديد طبيعة القروض أو المنح أو الرسوم الطالبية.

هـ. توفير عنصر الاستدامة للتمويل. ومن الآليات المستخدمة أحياناً لتحقيق ذلك اعتماد ضرائب ورسوم خاصة، يستخدم ريعها لتمويل التعليم العالي جزئياً.

و. اعتماد آليات ونظم محددة لأغراض اعتماد المؤسسات وترخيصها.

ز. تطوير عنصر التقييم والمساءلة والشفافية بمستوياتها المختلفة الذاتية والخارجية للحد من الهدر وسوء استخدام السلطة والفساد.

٤. العوامل الدولية

من الطبيعي أن تتفاوت السياسات التمويلية بين مجتمع وآخر في ضوء تفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وفي ضوء دور كل من القطاعين الحكومي وغير

الحكومي في قضايا التمويل، ونوع الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن التطورات والتوجهات العالمية باتت تؤثر أكثر وأكثر على السياسات والتوجهات والاصلاحات التعليمية القطرية، وبخاصة في ضوء التشابه في كثير من القضايا والتحديات التي تواجهها الأقطار في سعيها لتوظيف الاستثمار في التعليم كأداة استراتيجية في التطور والنمو.

كان تأثير العوامل الدولية على التعليم العالي في الأقطار العربية في السابق يتركز في الجوانب والأبعاد المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعملية التعليمية كالهيكل والنظم والمناهج والبرامج وتأهيل المدرسين. أما الآن، فقد توسيع قاعدة التأثيرات والتفاعلات بحيث باتت التطورات والإصلاحات والتجديفات في النظام التربوي في أي بقعة في العالم تجد لها صدىً في كثير من البقاع الأخرى، إن لم يكن بالاقتباس والتطبيق وبالدراسة والتمحص، وربما الهضم والتوضيب. وينطبق ذلك أيضاً على النماذج والتوجهات العالمية في الإنفاق على التعليم العالي، من حيث مصادر التمويل واقتصادياته وإدارته وأولوياته.

ان التطورات العالمية باتجاه اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، والثورة المذهلة في تقنيات المعلوماتية والاتصالات، والتحولات السريعة نحو اقتصاد السوق، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتراجع الدور التنفيذي للحكومة، كل ذلك أدى وسيؤدي إلى تعديل سياسات التمويل للتعليم العالي، وتوطيد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي عن طريق الاهتمام بنوعية التعليم ومواعنته. كما أدى وسيؤدي إلى تنوع مصادر التمويل وزيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، والتوجه نحو أنماط إدارية لا مركزية، مع تطوير أعمال وآليات المراقبة والمساءلة.

٥. العوامل الاقتصادية

لم يعد تمويل التعليم والإنفاق على مؤسساته خدمة اجتماعية أو هدفاً انسانياً فحسب، فقد أصبح بالإضافة إلى ذلك استثماراً في العنصر البشري الذي يشكل أهم عناصر التنمية والانتاج، وبخاصة في ضوء التطورات العالمية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة. وكعملية استثمارية، يخضع التعليم لكثير من المعايير الاقتصادية، كحسابات الكفاءة، واقتصاديات العملية التعليمية التعليمية، والمردود الاقتصادي والاجتماعي على الفرد والمجتمع، وحسابات الكفاءة والفاعلية وغير ذلك. وبشكل عام ينطلق الاستثمار في التعليم من مفهوم رأس المال البشري أو رأس المال المعرفي الذي يشمل القدرة على التطور والمنافسة على المستوى الوطني والمؤسسي والفردي. وتنسجم النظرة الاقتصادية الافتراض بأن الاستثمار في التعليم طريق للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى

دوره في تعزيز الاندماج والانصهار الاجتماعي. ومع ذلك، ليس هناك ما يحدد مدى العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي. وفيما يلي عرض لعدد من العوامل الاقتصادية التي تتناول قضياباً تمويل التعليم العالي ومصادر هذا التمويل وعناصر الإنفاق عليه، وتتعكس وبالتالي، بشكل أو بأخر، على الخدمات التعليمية من النواحي الكمية والنوعية.

أ. المردود من التعليم العالي: يشير كثير من دراسات الجدوى الاقتصادية إلى أن المردود من التعليم الجامعي أقل من المردود من التعليم الثانوي وأقل بكثير من المردود من التعليم الأساسي. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي يجب أن توليهما الأقطار العربية للتعليم الأساسي والثانوي، وبخاصة في ضوء الدعم والاهتمام المتواضعين لهذين المرحلتين من التعليم، إلا أنه يجب التعامل بحذر مع نتائج الدراسات التي تشير إلى انخفاض المردود من التعليم الجامعي بالمقارنة مع المراحل التعليمية الأخرى بسبب محدودية أهداف هذه الدراسات التي غالباً ما تعتمد على معيارين رئيسين، أولهما إجراء مقارنة بين معدل دخل الأفراد من مستويات تعليمية مختلفة، مع الأخذ بالاعتبار ما يتم إنفاقه من قبل الطالب أو عائلته في أثناء دراسته، وثانيهما إجراء مقارنة بين ما ينفق على الفرد للحصول على مستوى تعليمي معين وبين ما يتم استيفاؤه منه على شكل ضريبة دخل تعود منافعها للمجتمع. ولكن المعيارين الاقتصاديين المذكورين لا يأخذان بعين الاعتبار معايير أخرى ذات مردود اجتماعي واقتصادي استراتيجي. فالتعليم العالي في العادة هو المصدر الأكثر غزارة للإدارات العليا وللقيادة وصانعي القرار والرواد في المجالات المختلفة. ومن المعلوم أن القيادة والريادة تفجر مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة لا تدخل في حسابات المردود الاقتصادي. كذلك، توفر مؤسسات التعليم العالي المؤهل لجزء كبير من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع ما يرافق ذلك من آثار بعيدة المدى على مناحي الحياة المختلفة.

ومن ناحية أخرى، يشير بعض الدراسات إلى أن التعليم الجامعي يساهم في زيادة الفجوة بين دخل الشرائح السكانية المختلفة في المجتمع، وبالتالي يساهم في زيادة الطبقة الاجتماعية. وإذا كان في ذلك شيء من الصحة، فإنه مدعوة إلى الارتفاع بالحد الأدنى من المستوى التعليمي لجميع المواطنين عن طريق تعميم التعليم الأساسي الإلزامي وزيادة عدد سنواته ليغطي الجزء الأكبر من التعليم قبل الجامعي، وكذلك توسيع قاعدة التعليم الثانوي وتعديمه وتنويعه وتحسين خدماته.

بـ. الوضع الاقتصادي العام: يشكل الوضع الاقتصادي العام عاملًا أساسياً من العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي وحشد الموارد له. ويشمل ذلك حجم الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي، والعجز المالي، والمديونية، والتضخم، واستقرار العملة، والسياسات المالية والنقدية، وخصائص الميزانيات الحكومية، وغير ذلك من المعايير والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى القدرة على تقديم الخدمات التعليمية بالكم والكيف والنوع المناسبين. كذلك، يتميز الوضع الاقتصادي العام بالارتفاع المستمر لكفة التعليم. وينطبق ذلك بدرجات متفاوتة على عناصر الكلفة المختلفة كالرواتب، والأبنية والمرافق التعليمية، والتجهيزات، وتقنيات التعليم، وغير ذلك. وكثيراً ما تكون نسبة الارتفاع بكلفة مدخلات التعليم وعملياته أكثر تسارعاً من نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات المعتمدة للخدمات التعليمية، مما ينعكس سلباً على حجم هذه الخدمات ونوعيتها.

جـ. أولويات الإنفاق الحكومي: تتبلور أولويات الإنفاق الحكومي في العادة، وموقع التعليم العالي فيها، نتيجة العوامل السياسية والاقتصادية العامة المشار إليها أعلاه. كما يتبلورها مدى قناعة صانعي القرار بأهمية التعليم العالي ومساهمته في التنمية الفردية والمجتمعية، ودفع عجلة التقدم. ومن الطبيعي أن يرتبط الموقع الذي يشغل التعليم العالي في سلم أولويات الإنفاق الحكومي بمدى الدعم المادي الذي يتوافر له، وينعكس وبالتالي على حجم الخدمات التعليمية المتاحة وطبيعتها ونوعيتها. ويتعرض التعليم العالي بشكل عام لضغوط تمويلية كبيرة في الأقطار العربية، فالتمويل المتوافر له ينمو بحجم أقل من نمو متطلباته.

دـ. اقتصاديات التعليم العالي: ترتبط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. ومن هذا المنطلق، أصبحت اقتصاديات التعليم تحظى بأهمية كبيرة، وبخاصة في ضوء محددات الميزانيات الحكومية وكأحد الانعكاسات الناجمة عن اعتبار التعليم عملية استثمارية تخضع لكثير من المعايير والمعايير الاقتصاديات. وتعني اقتصاديات التعليم بشكل عام بترشيد الإنفاق والتركيز على الكفاءة والنوعية والفاعلية، وزيادة الانتاجية الأكademية والإدارية، وتعظيم المردود بأقل كلفة في ضوء المدخلات المادية والبشرية المتاحة. و اختيار البديل التي تنسم بالجدوى الاقتصادية والمصداقية الاجتماعية الأفضل، سواء ما يتعلق منها بالنظم أو الهياكل التنظيمية أم الأساليب أو التقنيات. كما تعني بتتوسيع مصادر التمويل وحشد الموارد، وتطوير نظم التقييم والرقابة والمساءلة للأوضاع المالية لمؤسسات التعليم العالي.

وما تجدر الإشارة إليه أن اقتصاديات التعليم لا تعني بالضرورة الاقتصاد في النفقات، وبخاصة إذا انعكس مثل هذا الإجراء سلباً على حجم الخدمات التعليمية أو نوعيتها. فالدراسات المقارنة كثيرة ما تشير إلى أن الانفاق الأكثر لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج تعليمية أفضل، مما يؤكد دور الكفاءة والفاعلية والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. وترتبط اقتصاديات التعليم ارتباطاً وثيقاً بالمتطلبات والخصائص التربوية للعملية التعليمية التعليمية. أما المداخل والمعايير لتحسين اقتصاديات التعليم فكثيرة، وتتناول جميع عناصر العملية التربوية وعملياتها، كما سترد الإشارة إليه لاحقاً بشئ من التفصيل.

٦ . العوامل التربوية والتنظيمية

تشكل العوامل التربوية والتنظيمية الوجه الأول للعملة فيما يتعلق بقضايا التمويل للتعليم العالي، أما الوجه الثاني فتحدد معالمه من قبل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها من العوامل التي تؤثر على قضية التمويل سلباً أو إيجاباً . وفيما يلي عرض للعوامل التربوية والمعايير والإجراءات والتنظيمات في العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على كلفة التعليم واقتصادياته وتمويله:

أ. مدى تطبيق مفهوم ديموقратية التعليم ومتطلبات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في النظام التعليمي، بما ينعكس بشكل أو بآخر على التوسيع في إتاحة فرص التعليم العالي لشريحة المجتمع المختلفة. ولا يخفى انعكاس ذلك على قضايا التمويل والانفاق، وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب الكمية للتعليم العالي.

ب. مدى توافر المعايير والشروط لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وترخيصها، وبخاصة مؤسسات التعليم الخاص والأهلي. وكذلك مدى تطبيق هذه المعايير والشروط بما يضمن حداً مقبولاً من نوعية الخدمات التعليمية ومستواها، وبالتالي كلفة هذه الخدمات والانفاق عليها.

ج. المستويات الأكademية والعلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي. ويرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً في العادة بحجم الانفاق على الرواتب والأجور التي تشكل عنصراً رئيساً من عناصر الانفاق.

د. نسبة الطلبة للمعلمين. وكذلك معدل عدد الطلبة المسماوح به في قاعات المحاضرات أو في المختبرات أو المشاغل أو غير ذلك من المرافق. ولا يخفى الانعكاس المباشر لهذه المعايير على كلفة التعليم وعناصر الانفاق عليه.

هـ. حجم ونوعية النشاطات والأعمال المدرة للدخل والمتعلقة بالتمويل الذاتي، كما سترد الإشارة إليه لاحقاً. علماً بأن التوسع في مثل هذه النشاطات والأعمال بشكل يتكامل مع المهام الأكademie والعلمية، يضفي بعدها تطبيقياً على التعليم العالي من ناحية، ويساهم في توفير الموارد المادية له وتحسين اقتصادياته من ناحية أخرى.

وـ. حجم نشاطات البحث العلمي ونوعيتها بشكل عام، وتلك المرتبطة بالدراسات العليا بشكل خاص. وكذلك مصادر تمويل البحث العلمي، وحجم النشاطات البحثية التعاقدية التي تضمن بعد التطبيقي والنفعي لها، وتساهم في تمويل مؤسسات التعليم العالي.

زـ. المعايير والمواصفات المعتمدة للأبنية والمرافق والتسهيلات التعليمية، والتي تنعكس على كلفة التعليم وعناصر الانفاق عليه عن طريق معايير نسب الاستهلاك والصيانة لهذه المباني والمرافق وتجهيزاتها، والتي تشمل القاعات والمكتبات والمخابر والمشاغل والملاءع وتسهيلات النشاطات الطلابية.

حـ. مدى استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة ومواربتها، وتوفيرها بالكم والنوع المناسبين للهيئات التدريسية والبحثية والإدارية والطلابية. ويشمل ذلك التجهيزات والشبكات والنظم والبرمجيات المختلفة. ومن المعلوم أن مواكبة التطورات في التقنيات التعليمية تشكل في العادة عبئاً تمويلياً على موازنات مؤسسات التعليم العالي.

طـ. التشريعات والهيآكل والإجراءات التنظيمية التي تستمد أهميتها من أنها الوعاء الذي تتم فيه الأعمال والنشاطات الأكademie المختلفة، والإطار العملي الذي يرسم آليات العمل وتوجهاته. ولا داعي إلى التأكيد بأن النوعية ومستوى الأداء في هذا المجال ينعكس انعكاساً مباشراً على قضايا التمويل والانفاق. فكثيراً ما تساهم الإدارة الرشيدة لقضايا التنظيم والتمويل واستثمار الموارد في الحد من صعوبات ضعف الموارد. وعلى العكس من ذلك، كثيراً ما تساهم الهيآكل والإجراءات التنظيمية والتشريعات الضعيفة في تغذية الصعوبات المالية، وتكون عائقاً أمام الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، ناهيك عن احتمالات الترهل والهدر والفساد. ومن مظاهر الضعف في هذا المجال مركبة الإجراءات المالية والإدارية مما يحول دون والمرونة في الإنفاق والقدرة على اتخاذ المبادرات.

يـ. المؤشرات النوعية: تتدخل العوامل التربوية والاقتصادية تدخلاً كبيراً عند الحديث عن المؤشرات النوعية في مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة في ضوء تسامي الحاجة إلى مهارات

متطرفة ومستويات قيادية. وفيما يلي تلخيص لعدد من المؤشرات النوعية التي وردت بيانات عن كثير منها بشكل متفرق، والتي يمكن الاستنارة بها عند التخطيط لمؤسسات التعليم العالي وتقييمها ودراسة العوامل المتعلقة بالكلفة والتمويل والموارد المالية:

- عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس، وعدد الطلبة لكل موظف إداري.
- نسبة حملة الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس.
- عدد الإداريين لكل عضو هيئة تدريس.
- نسبة الرواتب إلى المجموع العام للنفقات.
- نسبة الانفاق على البحث العلمي والمؤتمرات من إجمالي النفقات.
- الانفاق على الكتب والدوريات لكل طالب سنوياً، وكنتسبة من إجمالي النفقات.
- نسبة الانفاق على المختبرات من إجمالي النفقات.
- عدد الكتب لكل طالب، ونسبة الزيادة السنوية في عدد الكتب في المكتبات الجامعية.
- عدد الدوريات قياساً بعدد طلبة الدراسات العليا والأساتذة.
- عدد الطلبة لكل موظف في المكتبة.
- عدد زيارات الطالب سنوياً للمكتبة.
- عدد إعارات الكتب سنوياً لكل طالب، ومعدل استعاره الكتاب الواحد سنوياً.
- المساحة المخصصة للطالب في المكتبات.
- الانفاق السنوي على مصادر المعلومات الإلكترونية لكل عضو هيئة تدريس.
- نسبة الكتب العربية إلى مجلد الكتب، ونسبة الدوريات الأجنبية إلى مجلد الدوريات.
- عدد الطلبة لكل جهاز حاسوب، ومدى تعميم تسهيلات الربط مع الانترنت.

٧ . العوامل التكنولوجية

تطورت التقنيات الحديثة المتاحة للاستخدام في التعليم بشكل عام، وفي التعليم العالي بشكل خاص، تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية. وقد شمل ذلك تقنيات الوسائل المعينة، والإرسال الإذاعي والتلفزيوني، والبث عبر الأقمار الصناعية، واستخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية، والبث على الانترنت. وبقدر ما يحمل ذلك من مزايا نوعية للتعليم، بقدر ما يحمل من تحديات تتعلق بالقدرة على توفير الموارد البشرية والمادية لمواكبة التطور في التقنيات الحديثة واستيعابها.

وليس من المستبعد، بل ومن المتوقع، أن نواجه في المستقبل القريب تطوراً جزرياً في مفهوم مؤسسة التعليم العالي من حيث الهيكل والتنظيم والأسلوب والعلاقة مع الدارس. فالتقنيات

المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة وشبكاتها اختصرت المكان والزمان، واندمجت بموجتها معايير التعليم عن بعد والتعليم عن قرب. فالدارس على بعد آلاف الكيلومترات يتحاور مع أستاذته وزملائه وكأنه جالس معهم، ويدخل المكتبة والمخابر دون أن يزورهما. وهناك العديد من الجامعات التي بدأت بتقديم برامج جامعية متكاملة عن طريق الانترنت.

قضايا وتحديات تمويل التعليم العالي

فيما يلي عرض موجز للقضايا والتحديات المهمة التي تواجه نظم تمويل التعليم العالي، ومصادر هذا التمويل وأنمطه في أقطار الوطن العربي:

١. مصادر تمويل التعليم العالي

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء السياسات التمويلية المعتمدة والأوضاع الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية السائدة. كما تتأثر طبيعة مصادر التمويل بالنظرية المجتمعية للتعليم العالي من حيث كونه مفتوحاً أم انقائياً، موجهاً لاحتياجات الفرد وطموحاته أم لمتطلبات المجتمع والاحتياجات التنموية، خاضعاً لآليات وضعف العرض من القوى البشرية أم لمعايير الطلب على هذه القوى، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصرًا على القطاع العام ومسؤولياته. وبشكل عام، تتحصر مصادر التمويل للتعليم العالي في البذائل التالية:

أ. المال العام، عن طريق الموزانة الحكومية. ومن المعلوم أن معظم الأقطار العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الحكومي في الإنفاق على التعليم، مما يجعل التعليم العالي معرضاً للتاثير بظروف الإنفاق الحكومي وتقلبات الميزانيات العامة، التي تتأثر بدورها بالظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة.

ب. الدارسون في مؤسسات التعليم العالي أو عائلاتهم عن طريق استيفاء الرسوم الدراسية التي تغطي كلفة تعليمهم جزئياً أو كلياً. ومن المعلوم أن بعض الأقطار العربية يوفر تعليماً مجانيًّا أو شبه مجاني للدارسين. وفي البعض الآخر يساهم الدارس برسوم تترواح بين نسبة قليلة من الكلفة الحقيقية وبين كامل الكلفة، كما في مؤسسات التعليم الخاصة والأهلية.

ج. مصادر التمويل الذاتي، وتشمل مجموعة كبيرة من الأعمال الإنتاجية والمدرة للدخل، كما سيرد ذكره بشيء من التفصيل لاحقاً.

د. الضرائب الخاصة التي يخصص ريعها لأغراض التعليم العالي، كأن تكون هناك ضريبة على بعض أنواع المستورادات أو المنتوجات أو الخدمات لهذا الغرض. وفي حالة اللجوء إلى مثل هذا المصدر لتمويل التعليم العالي، لابد من الأخذ بالاعتبار خصائص النظام الضريبي ككل،

وطبيعة الأعباء الضريبية على فئات المواطنين المختلفة، لتفادي زيادة هذه الأعباء على الفئات الأقل دخلاً.

هـ. التبرعات والهبات والمنح من الأفراد والمؤسسات التطوعية والخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، ويشمل ذلك الدور الذي يمكن أن يقوم به الخريجون القدامى، وبخاصة ذوي الدخل العالى، عن طريق التنظيمات والنوادي والتجمعات المناسبة.

لقد أصبح قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور في تمويل التعليم وإدارته، من التوجهات والتحديات التي تواجه المجتمع حالياً. ومثل هذا الدور لم يعد يقتصر علىسد فجوات في التمويل الحكومي، وإنما لتوفير موارد إضافية مستدامة بهدف توسيع قاعدة التعليم وتحسين نوعيته والوصول إلى فئات اجتماعية أكثر. وهذا يستدعي توسيع مشاركة القطاع غير الحكومي في مسؤوليات التخطيط ووضع السياسات ذات العلاقة.

وـ. الصناديق العربية، علماً بأن الدور الذي تلعبه هذه الصناديق في الوقت الحاضر محدود إلى درجة كبيرة، ويمكن أن يؤدي تعليها إلى نتائج ملموسة على تطوير التعليم العالى والنهوض به، وبخاصة في الأقطار الأكثر حاجة. ولا تخفي أهمية المغزى السياسي والقومي لعمل هذه الصناديق في هذا المجال.

٢. بدائل التمويل للتعليم العالى

في ضوء كل ما تقدم عن مصادر التمويل، يبقى السؤال قائماً: ما هي البدائل المتاحة أمام الأقطار ذات الإمكانيات المحدودة والتحديات الإقتصادية الكبيرة والضغط الإجتماعية والسياسية الملحة لتوفير الدعم الإضافي اللازم للتعليم العالى؟ علماً بأن الأقطار العربية تصرف نسبة عالية نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي تقارب الوضع في الدول المتقدمة. ولكن الارتفاع الظاهر لهذه النسبة يخفي حقيقة أن ما ينفق على التعليم العالى بالأرقام المطلقة للطالب الواحد يبقى دون الحد الذي يضمن نوعية ومستوى مناسبين، كما يخفي حقيقة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، مع التفاوت الكبير بين قطر وآخر. وتستدعي مواجهة العجز في تمويل التعليم العالى في معظم الأقطار العربية إعادة نظر جذرية في سياسات التمويل ومصادره واقتصادياته بما يضمن النمو المتوازن للتعليم العالى.

أما البدائل المتاحة لمواجهة العجز المالي، والمتamى أحياناً بسبب النمو المستمر في أعداد الدارسين والارتفاع المستمر في كلفة التعليم، فتقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

تنسم المجموعة الأولى بالمصداقية الاجتماعية والسياسية، ولكنها تبقى محدودة التأثير وبخاصة في المدى القريب، مثل تشجيع وتطوير مصادر التمويل الذاتي للمؤسسات التعليمية، وتشجيع الصناديق العربية وتوسيع مظلتها، وكذلك التبرعات والهبات والمنح والوقفيات من الأفراد والمؤسسات التطوعية والخيرية ومؤسسات المجتمع المدني. ومن الأمثلة على هذه المجموعة أيضاً تطوير عنصر الكفاءة الفاعلية في التخطيط لقطاع التعليم العالي وإدارة مؤسساته وتحديث تشريعاته وتطوير اللامركزية فيه وتوظيف الأسس والمعايير لاقتصاديات التعليم.

وتتنسم المجموعة الثانية بأن مصداقيتها الاجتماعية والسياسية مهزوزة في بعض الأقطار العربية، مما يستدعي تعديلاً في السياسات التعليمية لهذه الأقطار، وحملات توعية وتنقيف للمواطنين لتوضيح السياسات الجديدة وتبريرها. ومن الأمثلة على هذه المجموعة تشجيع القطاع الخاص والأهلي على إنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالي. ومنها زيادة مساهمة الدارسين بكلفة تعليمهم في المؤسسات الحكومية، وكذلك فرض الضرائب الخاصة التي يخصص ريعها لأغراض التعليم العالي.

أما المجموعة الثالثة من البديل المتاحة لمواجهة العجز المالي في التعليم العالي، فتنسم بأن مصداقيتها الاجتماعية والسياسية منخفضة، ويتعذر تنفيذها لأن أحلاها مر وأسلحتها صعب. ومن الأمثلة على هذه المجموعة البديل التالية:

أ. تقليص الخدمات التعليمية الحكومية في قطاع التعليم العالي، وقلما يحدث ذلك دون التأثير السلبي على النوعية، لأن التقليص الكمي للخدمات التعليمية قلما يكون وارداً لأسباب اجتماعية وسياسية، وبسبب النمو السكاني المستمر.

ب. تقليص الإنفاق الحكومي على قطاعات أخرى كالدفاع والبنية التحتية، بهدف توفير التمويل المناسب لقطاع التعليم العالي. ومن ناحية عملية، تحول الأوضاع السياسية والأمنية، المنبثقة من الحاجات الوطنية حيناً ومن الهيمنات الأجنبية حيناً آخر، دون ذلك.

ج. إعادة توزيع الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة، الأساسي والثانوي والعلمي، بحيث ينال التعليم العالي حصة أكبر على حساب المراحل التعليمية الأخرى. ومن المعلوم أن هذا البديل غير وارد في الأقطار العربية، بل لربما أن البديل المعakens هو الأكثر مصداقية، في ضوء شح الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي كما سبق ذكره.

ويلجأ كثير من نظم التعليم العالي ومؤسساته أحياناً إلى أساليب مختلفة غير تقليدية للتمويل. وفيما يلي عرض لبعض هذه الأساليب:

أ. صناديق الاستثمار، ويتم استخدام الأموال التي تجتمع في هذه الصناديق من مصادر مختلفة، في شراء وبيع الأسهم والسنادات والمساهمة برأوس أموال الشركات وشراء وبيع الأراضي والعقارات، وبالتالي تحقيق الأرباح من ريع هذه النشاطات.

ب. الصناديق الوطنية، لدعم نشاطات معينة في مؤسسات التعليم العالي كالبحث العلمي. وتساهم مصادر مختلفة في القطاعين العام والخاص في تغذية هذه الصناديق.

ج. الوقفيات الإسلامية التي كان لها دور مهم في تمويل التعليم في العصور الإسلامية، وساهمت في الحفز على العمل والإبداع، وتوفير الحرية للعلماء ودعم أبحاثهم. ومن الواضح أن استثمار هذا المصدر للمساهمة في التمويل يستدعي نشر الوعي بأهمية الوقف لدعم التعليم، باعتباره صدقة جارية، مثله في ذلك مثل بناء دور العبادة.

د. وضع بعض الأراضي الحكومية تحت تصرف المؤسسة التعليمية لاستثمارها بالتأجير، والزراعة، وإقامة المنشآت السكنية أو التجارية أو الصناعية لأغراض الاستثمار. ومن المعلوم أن هذا الأسلوب سبق استخدامه منذ زمن بعيد في كثير من الجامعات الأمريكية، واستخدم مؤخراً على نطاق ضيق في الأردن.

هـ. المنتزهات الصناعية والعلمية، وهي مناطق صناعية تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، وتعمل مع الجامعات المجاورة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويتحقق ذلك عائداً مادياً للجامعات مقابل الخدمات التي تقدمها. ويشيع ذلك في كثير من الدول الغربية.

و. البرامج الموازية، وهو تعبير يستخدم في الجامعات الرسمية (الحكومية) الأردنية ليشير إلى قبول طلبة برسوم عالية نسبياً تغطي كلفة التعليم، إضافة إلى الطلبة الذين يقبلون ضمن المعايير التافيسية الطبيعية برسوم عادلة منخفضة.

ز. نظام البطاقات، ويستخدم عندما يتولى القطاع الخاص جوانب الإدارة والتوفيق للخدمات التعليمية، بينما يتولى القطاع العام تمويل هذه الخدمات عن طريق منح الدارس بطاقة خاصة تمنحه حق الالتحاق بالمؤسسة التعليمية التي يختارها حسب رغبته. وتتضمن البطاقة للمؤسسة التعليمية مبلغاً معلوماً من المال يغطي في العادة كلفة التعليم. ومن مزايا هذا النظام أن المؤسسات التعليمية تتنافس لتقديم خدمات ذات نوعية عالية لجذب الدارسين. وفي غياب

المنافسة، فإن هذا النمط من التمويل قد يؤدي إلى تدني النوعية. ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام استخدم في بعض الدول الغربية في مراحل التعليم المختلفة.

ح. اعتماد أنماط غير تقليدية للتعليم العالي تكون أقل كلفة وأكثر اقتصادية، كما سيرد ذكره بشيء من التفصيل لاحقاً.

٣. أنماط غير تقليدية للتعليم العالي

على الرغم من أن الجامعة التقليدية بهيكلها المحددة بالمكان والزمان والمضمون والأسلوب وطريقة التعامل مع الدارسين ما زالت تحفظ بمركزها القيادي على ساحة التعليم العالي، إلا أن هذا المركز أصبح يواجه منذ مدة تحدياً جاداً من قبل أنماط أخرى غير تقليدية للتعليم العالي. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأنماط:

أ. التعليم العالي المفتوح، وهو نمط من أنماط التعليم عن بعد، وتقوم فكرته على أساس إتاحة فرص التعليم المستمر للدارسين، ونقل تسهيلات التعليم والتعلم إلى الطلبة في أماكن إقامتهم، وذلك عن طريق استخدام تقنيات التعليم المختلفة، كالرزم التعليمية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والمراكم الخاصة لمصادر التعلم في موقع تجمعات الطلبة. وتنبع الجامعة المفتوحة فرص التعليم العالي لشريحة أكبر من الفئات القادرة علمياً. وقد حقق كثير من الجامعات المفتوحة في العالم نجاحاً ملمساً في تقديم نوعية جيدة من التعليم، وبكلفة منخفضة نسبياً بالقياس مع كلفة التعليم في الجامعات التقليدية. وبذلك، فإن التعليم العالي المفتوح يحقق هدفين رئيين، أولهما المساهمة بتحقيق ديموقратية التعليم وتوسيع قاعدة فرص التعليم العالي ومراعاة حاجات الدارسين وفروقهم الفردية، وثانيهما انخفاض الكلفة، وبالتالي تقليل الأعباء المادية على مصادر التمويل.

ب. جامعة الانترنت، وهي نمط آخر من أنماط التعليم عن بعد، وتعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة التي تخرق حواجز المكان والزمان، وبشكل يفوق ما تحققه الجامعة المفتوحة "التقليدية" في هذا المجال.

ج. التعليم التعاوني، (cooperative education) وهو تعليم يتم توفير مرافقه وتسهيلاته وعملياته التعليمية التعلمية من قبل مؤسستين رئيسيتين، إداهما مؤسسة تعليمية، والثانية مؤسسة انتاجية أو منشأة صناعية. ولا يعني ذلك بالضرورة الانفصال المكاني للمؤسستين عن بعضهما، وإنما يعني وجود مشاركة وتكامل بين دوريهما ومن مزايا هذا النمط مساهمة

المؤسسة الانتاجية في كلفة التعليم وزيادة الارتباط والموازنة بين التعليم العالي وعالم العمل والانتاج.

د. الجامعة المنتجة، وسيرد الحديث عن طبيعة هذه الجامعة ونشاطها لاحقاً تحت عنوان التمويل الذاتي، كإحدى القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه التعليم العالي.

هـ. جامعة البحث العلمي (research university)، وهي الجامعة التي تقتصر برامجها على الدراسات العليا والبحث العلمي، دون أن تعنى بتقديم برامج للشهادة الجامعية الأولى. وتحقق جامعة البحث العلمي هدفين رئисين، أحدهما فني من حيث امكانية توفير وتركيز الاحتياجات الفنية البشرية والمادية والمتطلبات المتغيرة للبحث العلمي والتفرغ للعمل البحثي، وثانيهما اقتصادي عن طريق تفادي الهدر والازدواجية وبعثرة الجهود.

و. التعليم الشبكي (network education)، حيث تتعاون أكثر من جامعة في تقديم برامج متكاملة. ومن ناحية عملية يلتحق الدارس بالبرنامج وليس بالجامعة، ويؤدي متطلبات ذلك البرنامج في أكثر من جامعة، مما يساعد على تكامل التسهيلات والتعاون والتنسيق في توفير الاحتياجات البشرية والمادية، والاقتصاد في الكلفة وال النفقات.

ز. الجامعة متعددة المستويات، وهي الجامعة التي تحتوي على تعليم جامعي متوسط وتعليم جامعي تحت مظلة واحدة. وقد يحقق مثل هذا التنظيم منافع فنية واقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي المتوسط الذي يتم في العادة في معاهد وكليات مجتمع.

حـ. الجامعة المجزوءة، وهي الجامعة التي تقتصر برامجها أو بعض برامجها على جزء من سنوات التعليم الجامعي، كالستينين الثالثة والرابعة فقط للبرامج التي تمتد لأربع سنوات. ويقبل الطلبة في هذه الحالة لدراسة السنين الأولى والثانية في معاهد متوسطة وكليات مجتمع توفر التسهيلات اللازمة في موقع جغرافية في التجمعات السكانية. ولا تخفي الانعكاسات الناجمة عن هذا التنظيم في ترشيد التمويل والاقتصاد في الكلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالدارسين الذين تكون أماكن إقامتهم بعيدة عن موقع الجامعات.

طـ. التعليم متداخل التخصصات (interdisciplinary education)، وهو التعليم الذي يلتحق الدارس بموجبه ببرنامج تعليمي يستمد عناصره من أكثر من برنامج تعليمي تقليدي لتعطية متطلبات أكثر من تخصص. وقد تكون المدة الالزمة لاستكمال متطلبات البرنامج التعليمي متداخل التخصصات مساوية أو أطول من مدة البرنامج التعليمي العادي. وقد يحصل الدارس

في هذه الحالة على شهادة جامعية واحدة بأكثر من تخصص أو على أكثر من شهادة. وغالباً ما ينجم عن ذلك اختصار للمدد الزمنية واقتصاد في الكلفة والنفقات.

ي. التعليم الإفتراضي (virtual education)، وهو تعريف ينطبق بشكل أو بآخر على بعض الأنماط السابقة للتعليم العالي، كالتعليم المفتوح، وتعليم الانترنت. والمقصود بالجامعة الافتراضية، أو الجامعة بلا جدران، أنها تلك المؤسسة التعليمية التي لا تتحدد بأي من المحددات المعروفة للجامعات التقليدية، سواء من حيث المكان أم الزمان أم المضمون أم الأسلوب أم طرائق التعامل مع الدارسين.

٤. الرسوم الدراسية وديمقراطية التعليم

يبيرر الذين يجدون مساهمة الدارس بنفقات تعليمه موقفهم بأن الدارس هو المستفيد الأول من نواتج الخدمات التعليمية، بسبب انعكاس ذلك على تحسين دخله وفرص العمل المتاحة له، والارتفاع بمكانته الاجتماعية. كما يبررون ذلك بأن الدارس الذي يساهم بكلفة تعليمه يكون له ولعائلته رأي ناقد أكثر فاعلية في طبيعة الخدمات التعليمية ونوعيتها، كما أنه يتسم بجدية أكثر في الاستفادة من هذه الخدمات. وعلى الرغم من ذلك، تقتضي مبادئ العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم أن لا تتفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطالب الفقير حائلاً دون التحاقه بالتعليم العالي إذا كان مستوى العقلية وقدراته تؤهله لذلك. ومن البدائل المتاحة في هذا الخصوص دون تحويل الجامعات أو الموازنات الحكومية أعباء إضافية، إنشاء صندوق أو بنك (مصرف) خاص، يتم عن طريقه منح الطالب المحتاج قرضاً بمحض شرط ومعايير مناسبة، على أن يتم التسديد بدون فائدة بعد تخرج الطالب و مباشرته العمل المنتج بأقساط تناسب مع دخله.

ومن ناحية أخرى، كثيراً ما ترتبط المعايير والآليات المعتمدة للقروض والمنح الجامعية، إذا وجدت ، بالمستوى الأكاديمي للطالب وانجازاته من جهة، وبأوضاعه المادية وحاجته للمساعدة من جهة أخرى. ومن الواضح أن مثل هذا المعيار لوحده لا يراعي بالضرورة الأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية، مما يستدعي اعتماد معيار إضافي آخر، بحيث يمكن استثمار القروض والمنح كوسيلة لتنفيذ سياسات تربوية تخدم المصلحة العامة، وتساهم في ترشيد الاتجاه بتخصصات التعليم العالي، عن طريق التوسيع في توفير القروض والمنح لطلبة التخصصات التي تعاني من قلة الإقبال عليها رغم الحاجة إليها، كبرامج إعداد المعلمين مثلاً.

٥. التمويل الذاتي (الجامعة المنتجة)

وردت في أكثر من موقع في هذه الدراسة إشارات إلى أنماط مختلفة من التمويل الذاتي في مؤسسات التعليم العالي. ويبني بعض الدراسات في هذا المجال مفهوم "الجامعة المنتجة" أو "الجامعة التنموية"، وهي الجامعة التي تتفاعل تفاعلاً فعالاً مع المجتمع عن طريق القيام بنشاطات وأعمال انتاجية وخدمية، تدر دخلاً على الجامعة من ناحية، وتتكامل مع رسالة الجامعة وأهدافها من ناحية أخرى. وحتى تحقق هذه النشاطات والأعمال أهدافها، لا بد أن تخضع لمعايير واعتبارات رشيدة، منها أن تكون ذات نوعية عالية وقدرة على منافسة شبيهاتها في عالم العمل والانتاج، ومنها أن لا تتعارض مع النشاطات الأكاديمية أو تؤثر سلباً عليها فيما يتعلق بالجهد الذي يبذله المدرسون والإداريون بالإضافة إلى أعバئهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتسم النشاطات والأعمال المدرة للدخل في مؤسسات التعليم العالي بالشفافية وأن تخضع للأصول المالية والمحاسبية. ولكي تؤتي أكلها، لا بد من توافر المرونة في التشريعات والأنظمة والإجراءات، بحيث تسمح للمؤسسة التعليمية بالاستفادة من الدخل المتآتي من أعمالها وخدماتها الإنتاجية، وإمكانية تدوير الفائض في موازنتها، وغير ذلك من مظاهر حرية الحركة والمبادرة. وفيما يلي مجموعة من هذه النشاطات والأعمال التي تحقق أهدافاً تربوية وأكademية في آن واحد:

أ. إجراء البحوث والدراسات التعاقدية التي تخدم مؤسسات العمل والانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

- ب. تسويق نتائج البحوث العلمية التي تجزها الجامعة، وبخاصة التطبيقية منها.
- ج. تقديم الخدمات الاستشارية في الحقول الاقتصادية والإجتماعية المختلفة.
- د. توفير نشاطات التعليم المستمر، عن طريق عقد الدورات وتقديم البرامج التعليمية والتدريبية للمجتمع المحلي في المجالات المختلفة.
- هـ. إنشاء الحاضنات العلمية ومراكيز التميز المتخصصة المدرة للدخل في مجالات تقديم الخدمات والدراسات والاستشارات.
- وـ. استثمار مرافق الجامعة، كالمطاعم والملعب والمسابح والقاعات، من قبل مؤسسات المجتمع، مقابل الأجر.
- زـ. تشجيع الانتاج والتسويق وتقديم الخدمات من قبل الكليات التي تمتلك التسهيلات والمرافق المناسبة، مثل كليات الزراعة والبيطرة والهندسة والطب والتمريض وغير ذلك.

ح. إجراء التوأمة بين الجامعة ومؤسسات العمل والانتاج، وبناء الروابط مع القطاعات الانتاجية،
ما يتيح المجال لتبادل الخدمات والمنافع، وتوفير عوائد مادية وعينية للجامعة.
ط. الاستفادة من عوائد الاستثمار، وريع الأموال المنقولة وغير المنقولة.

٦. تمويل البحث العلمي والدراسات العليا

يعاني البحث العلمي في كثير من الأقطار العربية من تشتت الجهد، والنزوح إلى الفردية، وضعف العمل البحثي الجماعي، وكذلك ضعف السياسات والتنسيق على المستوى الوطني، مما يؤدي إلى الهدر والازدواجية، وانخفاض المردود الفاعلية. ويستدعي كل ذلك مراعاة اقتصاديات تمويل البحث العلمي وأولوياته، من حيث اختيار المجالات ذات المردود العلمي والعملي المناسب والكلفة المقبولة، مع الاسترشاد بالاحتياجات الوطنية التنموية، ومراعاة توافر الموارد البشرية والمادية. وفي هذا المجال قد يكون من المناسب إنشاء صندوق أو أكثر لتمويل البحث العلمي على المستوى الوطني، يتم رفعه بمساهمات من الخزينة وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وتستفيد منه الجامعات ومراكم البحث العلمي بأسلوب تنافسي يراعي جدوى المشاريع البحثية ومردودها واقتصادياتها، وذلك بالإضافة إلى ما توفره كل جامعة من مخصصات للبحث العلمي من موازناتها. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون للتعاون العلمي العربي دور في ترشيد التمويل للبحث العلمي، عن طريق إنشاء المراكز العلمية العربية والتنسيق والتبادل العلمي.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان هناك مبرر لتوفير الدعم والمساعدة لطالب التعليم الجامعي في مستوى الشهادة الجامعية الأولى، فإن المبرر أكبر لتوفير مثل هذا الدعم لطالب الدراسات العليا والبحث العلمي، فالدراسات العليا والبحث العلمي مصلحة عامة تعود بالنفع على المجتمع وعلى الجامعة أكثر من كونها مصلحة خاصة تعود بالنفع على الدارس أو الباحث، لأنها استثمار في المستقبل، وتطوير وإضافة للمعرفة.

٧. التعليم العالي الخاص

يمكن لمؤسسات التعليم العالي الخاصة والأهلية أن تؤدي رسالة تربوية واجتماعية واقتصادية. ومع ذلك فهي تتعرض للنقد من منطلقين رئيسين: أولهما أن التعليم في كثير من الجامعات الخاصة ليس بالتنوعية والجودة المناسبين، وثانيهما أن التعليم فيها قد يكون متاحاً للقادرين مادياً فقط بما لا ينسجم مع مبدأ العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم، لأن ارتفاع الرسوم الدراسية فيها سيحجب فرص التعليم عن نسبة من الطلبة المؤهلين بسبب أوضاعهم الاقتصادية، إلا إذا

توافرت هيكل وإجراءات تنظيمية لمعالجة ذلك. ومما تجدر الإشارة إليه أن نجاح مثل هذه الهيكل والإجراءات في تحقيق تكافؤ الفرص للدارسين بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق بعد اجتماعي آخر هو التكافل الاجتماعي، نتيجة استيفاء الرسوم من القادرين مادياً وعدم استيفائها من غير القادرين ، أو تأجيل استيفائها منهم.

٨. إدارة الموارد البشرية والمادية (الترشيد واقتصاديات التعليم)

لا يكتمل الحديث عن تمويل التعليم العالي بدون الحديث عن إدارة الموارد البشرية والمادية فيه واقتصادياته، وترشيد السياسات والتوجهات والأولويات بما يضمن الحصول على أعلى مردود بأقل كلفة ممكنة. فالكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد البشرية والمادية، وحسن اختيار البديل والأولويات في النظم والأساليب والتقنيات، ومراعاة الاقتصاد في النفقات والترشيد في الإنفاق، كل ذلك يشكل الوجه الثاني للعملة التي يشكل التمويل وجهها الأول. وهذا يستدعي النهوض بالقدرات الإدارية والتنظيمية، وتطوير الكفاءة والفاعلية لدى مؤسسات التعليم العالي، والجهات المعنية بالتخطيط والإشراف والمتابعة، كالوزارات وال المجالس المعنية.

وتتسم إدارة الموارد البشرية والمادية في كثير من نظم التعليم العالي العربية بالضعف، مما يستدعي عملاً جاداً لتطوير إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management) التي تشمل العناصر والمكونات البشرية والفنية والمالية والتنظيمية، علماً بأن جزءاً ملماً من العجز المالي في مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يعزى إلى انخفاض الكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد البشرية والمادية، وإلى الهدر وضعف الإنتاجية والترهل الإداري، وربما الفساد. وفيما يلي عرض لعدد من الإجراءات والتوجهات والبدائل والنماذج التي تساهم في الإدارة الرشيدة للموارد البشرية والمادية:

أ. التخطيط للاستثمار الأمثل للموارد البشرية التي تشمل الكوادر التدريسية والإدارية والمالية، وذلك عن طريق تقادي التضخم غير المبرر في أعداد العاملين، واعتماد نظم متطرفة للوصف الوظيفي، والربط المحكم بين النشاطات والعمليات المختلفة وبين حاجتها من الموارد البشرية من حيث الكم والنوع مع ضمان الكفاءة والإنتاجية العالية. وكذلك اعتماد المعايير والآليات التي تتسم بالشفافية والعدالة في انتقاء العاملين وتوظيفهم.

ب. اعتماد أسلوب التخطيط التمويلي بعيد المدى نسبياً، للمساهمة في وضوح الرؤية التمويلية المستقبلية والتخطيط السليم للمستقبل.

ج. التنسيق والتكميل بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاتحادات والروابط واللجان، كما قد يتم بمبادرات وتوجيه من السلطات الوطنية المسؤولة عن التعليم العالي كالوزارات وال المجالس المعنية وغير ذلك. وتشمل مجالات التنسيق المحتملة ميادين كثيرة، إذ يمكن تطوير بعض الهياكل والإجراءات والنظم بشكل مركزي بحيث تستفيد منها جميع مؤسسات التعليم العالي. ومن الأمثلة على ذلك نظم إدارة المعلومات، ونظم الاختبارات المعيارية، ونظم قبول الطلبة وانتقالهم، والمنهاج، وخدمات الإرشاد والتوجيه والتوظيف الإلكتروني، ونظم الاتصالات، وإصدار المجلات العلمية، والدراسات العليا والبحث العلمي، وترقية المدرسين، واحتمال تركيز بعض التخصصات في موقع محدودة، وبخاصة ذات الكلفة العالية منها.

د. التنسيق بين مؤسسات ونظم التعليم العالي على المستوى القومي. ويتم ذلك عن طريق المنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية، كاتحاد الجامعات العربية، والاتحاد العربي للتعليم التقني، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وتشمل مجالات التنسيق في هذا المجال معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، ونشاطات البحث العلمي والدراسات العليا، وانتقال الطلبة والمدرسين، والمستويات التعليمية وغير ذلك.

هـ. التوسيع بإجراء الدراسات التقييمية ودراسات الجدوى حول أوجه الإنفاق وآلياته وأولوياته على مستوى المؤسسة التعليمية وعلى المستوى الوطني، لأغراض تحديد جوانب الضعف والهدر في المدخلات والعمليات والنواتج (المخرجات). ويشمل ذلك على سبيل المثال الأوضاع والأساليب الإدارية، ومستوى أداء العاملين، وحسن اختيار التقنيات والتجهيزات، والبحوث العلمية، والهدر التربوي المتمثل بظاهرة التسرّب والإعادة بين الطلبة، ومستوى التحصيل لدى الطلبة، ومدى المواجهة مع الحاجات التنموية وسوق العمل.

و. تعظيم الكفاءة الداخلية التي تعنى بالمدخلات والعمليات المتعلقة بالعملية التعليمية. ومن مؤشرات الكفاءة الداخلية تعظيم معامل الاستعمال للمرافق والتسهيلات، وإحكام إجراءات الإدامة والصيانة للإنشاءات والتجهيزات، واستثمار اليوم الدراسي الطويل، وتقليل الهدر التربوي المتمثل بالتسرب والإعادة (الرسوب) للطلبة، وترشيد نسبة الطلبة للمدرسين والإداريين، ومراعاة اقتصاديات التعليم وترشيد الإنفاق عن طريق الربط بين الموارد المتاحة وبين استغلال هذه الموارد بكفاءة وفاعلية واعتماد معايير موضوعية للإنفاق.

ز. تعظيم الكفاءة الخارجية التي تعنى بالنواتج (المخرجات) المتعلقة بالعملية التعليمية التعلمية. ومن مؤشرات الكفاءة الخارجية حجم البطالة بين الخريجين، ومستويات أجورهم، وحجم البحث العلمية ونوعيتها وتطبيقاتها، ومدى المواجهة مع المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية والتوعية.

ح. التقييم والمساءلة التي ترتبط عملياتها بالكفاءة الداخلية للمؤسسة. ويقتضي نظام التقييم والمساءلة توافر أهداف أ玳انية للمؤسسة وللوحدات الإدارية والفنية فيها تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، مع وجود وسائل وأساليب محددة لهذا الغرض، وكذلك وجود نظام إشرافي ورقابي يتولى إجراء التقييم اللازم لأغراض المساءلة. وتشير في هذا الخصوص تعابير مختلفة تعكس الاهتمام بعنصر الإدارة الناجحة للموارد البشرية والمادية وحسن استثمارها. ومن هذه التعابير "الإدارة بالأهداف" و "الإدارة للتغيير" و "الإدارة الجودة الشاملة" و "هندسة القيمة"، وكلها تشير إلى المجهودات الهادفة للارتقاء بمستوى الأداء، والتحسين والتطوير المستمر، وحسن استثمار الموارد البشرية والمادية والتقنيات المتوافرة وترشيدتها، والتقييم المستمر لأداء الأفراد والوحدات الإدارية والفنية، واستثمار المشاركة الجماعية، والوفاء باحتياجات وتوقعات المنتفعين من الخدمات من طلبة وأولياء أمور ومجتمع، والتوسيع في الأنشطة والإجراءات والأساليب التي تضيف قيمة أو منفعة عالية للمنتفعين، وتقليل تلك التي تكون القيمة المضافة منها متواضعة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١. اتحاد الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم ٣: إدارة وتمويل التعليم، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان (الأردن)، ٢٠٠٠.
٢. د. أنور غالب السعيد (مترجم)، اقتصاديات التعليم، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشري لعام ١٩٩٨، نيويورك.
٥. تيسير النهار و فكتور بلّه، التعليم العالي في الأردن: نظرة شاملة على الواقع وآفاق المستقبل، ١٩٩٨. (دراسة غير منشورة).
٦. فاتن خليل البستاني (محرر)، التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق، منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، ١٩٩٧.
٧. مكتب التربية العربي لدول الخليج، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٠.
٨. اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٨.
٩. اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي: تقرير اللجنة التحضيرية وتقرير المؤتمر، بيروت، ١٩٩٨.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. ESCWA, Proceedings of the Expert Group Meeting on Science and Technology Policies and Strategies for the 21st Century, United Nations, New York 2000.
2. ESCWA, Review of Science and Technology in ESCWA Member Countries, (Issues No. 1&2), United Nations, New York, 1999.
3. ESCWA, Science and Technology Policies in the Twenty First Century, United Nations, New York, 1999.
4. K. Ahlawat, V. Billeh & H. Dajeh, Analysis of Budgets and Unit Costs of Public Universities (1980-1994) (Unpublished Report), Amman, 1994.

5. Subhi Qasem, Higher Education Systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators, ESCWA & UNESCO, 1998.
6. Subhi Qasem, Research and Development Systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators, ESCWA & UNESCO, 1998.
7. The Task Force on Higher Education and Society, Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise, The World Bank, Washington, 2000.
8. UNESCO, World Science Report, UNESCO, 1998.
9. UNESCO, World Education Report, 1998.

